جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

الميدان: علوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- عنصر سامية
- نيال راوية

بعنوان:

محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية

دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021

أعضاء لجنة المناقشة

بومصباح صافية	الرتبة	رئيسا
رحالي بلقاسم	الرتبة	مشرفا
قطاف سهيلة	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين: - عنصر سامية
- نيال راوية

بعنوان:

محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية

دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2015ـ2021

أعضاء لجنة المناقشة

رحالي بلقاسم	أستاذ محاضر أ	رئيسا
		مشرفا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة و وفقنا على انجاز هذا العمل المتواضع

إيمانا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس فانه يشرفنا أن نقدم بخالص الشكر و العرفان للأستاذ المشرف الدكتور رحالي بلقاسم ، الذي ساعدنا على اختيار الموضوع وتقديمه للنصائح والإرشادات لإتمام هذه الدراسة على أكمل وجه، حيث كان له دورا عظيما من خلال تعليماته ونقده البناء و دعمه الأكاديمي .

كما نتوجه بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة سمية فوضيلي في تقديمها يد العون و المساعدة لإتمام مذه المذكرة .

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير للجنة المناقشة على قبولها تقييم هذه المذكرة و مناقشتها ، وإلى كل من أسهم برأيه و شجعنا ولو بكلمة طيبة .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

ا مدي مذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي حفظهم الله و رعا هم، سهرا على تربيتي وتعليمي

وكان دعائهما سر نجاحي

إلى جميع إخوتي الذين كانوا لي سندا في حياتي، أحمد نادية عبد الكريم و أمير

إلى جميع أصدقائي و زملائي في الدراسة

إلى أساتذتي الذين درسوني طيلة مسيرتي الدراسية

سامية

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أ مدي مذا العمل إلى أمي الغالية حفظها الله و أدام لها الصحة و العافية

أ مدي مذا العمل إلى من كان ظل لي وعلمني الكفاح، إلى أبي العزيز حفظه الله

إلى أخوتي و أختي مديل ميثم وجهاد

راوية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021. من خلال إجراء دراسة قياسية اعتمادا على نماذج البانل، لتحديد العوامل الداخلية للبنك والعوامل الاقتصادية الخارجية ذات التأثير على الأداء المالي مقاسا بكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لبيانات الدراسة، وأن العائد على حقوق الملكية يتحدد بكل من السيولة النقدية (+)، هيكل تمويل القروض (+)، كفاية رأس المال (-) والناتج المحلي الإجمالي (+)، في حين يتحدد العائد على الأصول بكل من هيكل تمويل القروض (+)، كفاية رأس المال (-)، خطر الائتمان (-) والناتج المحلي الإجمالي (+).

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الأداء المالي، نموذج الآثار العشوائية.

Abstract :

The purpose of this study is to identify the most important factors affecting the financial performance of a sample of commercial banks operating in algeria during the period 2015-2021 ,by conducting an econometric study based on banel models ,to determine the internal factors of the bank and the external economic factors that effect the financial performance,as measured by each of the returns on property rights and return on assets ,as the results of this study showed that the random effect model is the most suitable for the study data,and that return on equity is determined by cash flow (+), loan fancing structure(+), capital edequacy (-) and GDP (+). While the return on assets is determined by the loan financing structure (+), capital edequacy (-), credit risk (-) and GD**P (+)**

Key Words : Commercial Banks, Financial Performance,Random Effects Model.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	ا-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	6
المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه	6
المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه	09
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة للحكم على الأداء المالي	11
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	17
المطلب الأول: عرض الدراسات المحلية السابقة	17
المطلب الثاني: عرض الدراسات الأجنبية السابقة	18
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	19
الفصل الثاني : دراسة قياسية للفترة 2015-2021	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	24
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	24
المطلب الثاني: تحليل معطيات الدراسة	26
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة	33
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها	37
المطلب الأول : عرض ومناقشة محددات العائد على حقوق الملكية ROE	37
المطلب الثاني: عرض ومناقشة محددات العائد على الأصول ROA	42
الخاتمة العامة	49
قائمة المراجع	52
قائمة الملاحق	55

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	19
02	يوضح المتغيرات التابعة للدراسة وطرق حسابها	24
03	يوضح المتغيرات المستقلة للدراسة وطرق حسابها	25
04	الإحصاءات الوصفية لـ: ROE	26
05	الإحصاءات الوصفية لـ: ROA	27
06	الإحصاءات الوصفية لـ: **LQ**	28
07	الإحصاءات الوصفية لـ: IR	29
08	الإحصاءات الوصفية لـ: CR	30
09	الإحصاءات الوصفية لـ: CA	31
10	الإحصاءات الوصفية لـ: LGDP وEXC	32
11	نتائج تقدير نموذج Pooled، نموذج FEM، نموذج REM.	37
12	نتائج اختبار Likelihood Ratio	38
13	نتائج اختبار Hausman	38
14	نتائج الآثار العشوائية لبنوك العينة	39
15	نتائج اختباري Breush-Pagan LM وPesaran CD.	41
16	نتائج تقدير نموذج Pooled، نموذج FEM، نموذج REM.	42
17	نتائج اختبار Likelihood Ratio	43
18	نتائج اختبار Hausman	43
19	نتائج الآثار العشوائية لبنوك العينة	44
20	نتائج اختباري Breush-Pagan LM وPesaran CD.	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الآثار العشوائية	40
02	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الآثار العشوائية	46

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	محددات العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة	55
01-01	نتائج تقدير النموذج التجميعي	55
02-01	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة	55
03-01	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية	56
02	محددات العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة	57
01-02	نتائج تقدير النموذج التجميعي	57
02-02	نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة	57
03-02	نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية	58

مقدمة عامة

لقد شهد العالم بأسره تطورا كبيرا ومتسارعا في جميع مجالات الحياة، وبالأخص القطاع المصرفي الذي عرف جملة من التغيرات، حيث شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنولوجية في مجال الاتصال والعولمة، وزيادة عدد الفروع والمتعاملين، مما أدى إلى زيادة حجم المعاملات في البنوك، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين هذه البنوك فيما يخص جودة الخدمات المصرفية المقدمة وكذلك التنويع فيها، فكان الاهتمام بالقطاع المصرفي واجب وضرورة لمعظم الدول المتطورة منها والسائرة في طريق النمو.

أدت كل هذه التغيرات في القطاع المصرفي خاصة منها التي مست الجانب المالي إلى الاهتمام أكثر بتحقيق كفاءة وفعالية الأداء للقطاع المصرفي، والعمل على الصعود بهذا القطاع حتى يواكب التغيرات والتطورات الحاصلة، و كذا الصمود و القدرة على مواجهة تلك المنافسة.

و باعتبار أن للبنوك التجارية أهمية ودور كبير في الاقتصاد، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، بناءا على الطبيعة الخدماتية للمؤسسة البنكية عبر إنتاجها للخدمات التمويلية، فإنه يتوجب الصعود بهذا القطاع والعمل على تطويره، من خلال معرفة مقومات الأداء المالي لهذه البنوك، عن طريق قياس الأداء وتقييمه، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه، قصد معرفة نقاط الضعف والخلل ومحاولة معالجتها، ومعرفة نقاط القوة والتميز ومحاولة تثمينها، وبالتالي الوصول إلى أداء مالي يضمن لهذه البنوك البقاء و الاستمرارية في ظل تلك المنافسة الحادة.

إشكالية البحث :

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي :

فيما تتمثل محددات الأداء المالي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021؟.

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بالأداء المالي للبنوك التجارية؟، وما هي مؤشرات قياسه؟.
- كيف يمكن تحديد العوامل الداخلية المحددة للأداء المالي لبنوك العينة؟.
- كيف يمكن تحديد العوامل الخارجية المحددة للأداء المالي لبنوك العينة؟.

الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة السابقة تم طرح الفرضيات التالية :

- هناك عوامل واختلافات داخلية غير ملحوظة (سياسات، تشريعات وقوانين داخلية)، تجعل من مقدار تأثير العوامل الداخلية والخارجية يختلف من بنك إلى بنك.
- العوامل الداخلية المحددة للأداء المالي في البنوك التجارية عينة الدراسة واحدة مهما كان مؤشر قياس الأداء المالي.
- وجود عوامل خارجية تؤثر على الأداء المالي في بنوك العينة.

مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

أسباب موضوعية:

- مدى أهمية البحث واهتمام الباحثين به.
- معرفة ما هو الأداء المالي وما هي العوامل المؤثرة عليه في البنوك التجارية .

أسباب ذاتية :

- العلاقة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص المدروس(إدارة مالية) .
- الرغبة و الميول الشخصي للبحث في هذا الموضوع.

أهمية البحث :

تتمثل في أهمية موضوع الأداء المالي لما له من دور كبير في تحديد كفاءة البنوك بالإضافة، إلى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية، لتحديد نقاط القوة و المحافظة عليها و كذا تحديد نقاط الضعف و العمل على تصحيحها. بطريقة قياسية.

أهداف البحث :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- التحقق من صحة الفرضيات .
- التعرف على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة و كذا العوامل المؤثر عليها .
- دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- التوصل إلى نتائج تساعد في معرفة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي والتي لا تؤثر عليه.

حدود البحث:

- <u>الحدود المكانية:</u> من أجل دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك قمنا باختيار عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر، عددها سبعة بنوك (المؤسسة العربية المصرفية, بنك الخليج الجزائر, البنك الخارجي الجزائري , البنك الوطني الجزائري, بي ان بي باريبا الجزائر , سوسيتي جينيرال الجزائر, ترست بنك الجزائر).
- <u>الحدود الزمانية:</u> تم استخدام البيانات المالية السنوية خلال الفترة الممتدة من 2015إلى 2021، والتي تم الحصول عليه من التقارير المالية السنوية (القوائم المالية و جدول حسابات النتائج)لكل بنك من بنوك العينة، والمتاحة على المواقع الخاصة بكل بنك.

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي، والذي يتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي، باعتباره أسلوب علمي تطبيقي يتناسب مع نوع وطبيعة موضوع البحث بالاعتماد على نماذج البانل .

هيكل البحث :

لأجل الإحاطة والإلمام بجميع جوانب الموضوع قسمنا البحث إلى فصلين. تناول الأول منها الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه في البنوك. في حين يتناول الفصل الثاني الدراسة التطبيقية، من خلال استعراض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، حيث نقوم بعرض البنوك محل الدراسة وأهم الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة. ثم نقوم بعرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية.

وفي الأخير سنتطرق إلى الخاتمة التي تتضمن النتائج العامة ونتائج اختبار الفرضيات وأهم التوصيات.

الفصل الأول:
الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم عناصر التقدم الاقتصادي، فهي مؤسسات مالية تعمل على تلقي الودائع من مختلف الجهات من جهة، وتسهم في إقراض الأموال وتمويل المشاريع الاستثمارية و إشباع الحاجات المتعددة للعملاء أفرادا ومؤسسات من جهة أخرى. فبالرغم من شدة المنافسة والتطور التكنولوجي والتحديات الحاصلة في البيئة الخارجية، فإن البنوك تسعى دائما في ظل كل هذه التغيرات إلى البقاء و الاستمرار و تحقيق جميع أهدافها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

لقد احتلت البنوك التجارية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء وذلك باعتبارها إحدى أهم قنوات تجميع الأموال وإعادة توزيعها، وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ما دفع بالباحثين إلى ضرورة التعرف على الأداء المالي لهذه البنوك وتقييمه، وكذا تحديد أهم العوامل المؤثرة عليه، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة وتطويرها واكتشاف نقاط الضعف وتصحيحها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

يعتبر الأداء المالي بالنسبة للبنك مؤشرا عن مدى نجاحه من عدمه، حيث نال الأداء المالي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين لما له من أهمية لدى البنوك،إذ تستخدمه في تقييم أدائها ومدى إنجازها للأهداف فانعدام تحقيق الأداء المالي في البنك عند مستوى معين يؤدي به إلى مخاطر كثيرة.

أولا: تعريف الأداء المالي

قبل التطرق إلى تعريف ومفهوم الأداء المالي لابد من التطرق إلى مفهوم الأداء، التي يعود أصله في اللغة الإنجليزية إلىPerformance، والتي تعني الفعالية والإنتاجية[1]. أما في اللغة الفرنسية فتعني وضعية الحصان في السياق[2]، وعرف A.Khemakhem الأداء على أنه انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الأداء يتمثل في القيام بإنجاز الأعمال بما يساعد في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها البنك. ومنه يمكن تعريف الأداء المالي من خلال مجموعة من التعاريف:

التعريف الأول: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أن الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[4]

التعريف الثاني: ويعرف أيضا على أنه تشخيص الصحة المالية للبنك لمعرفة مدى قدرته على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات جداول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى.

---

[1] بن دحو محمد، بكراوي محمد زكريا، مؤشرات قياس الأداء المالي في بنوك الخاصة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية،أدرار، الجزائر، 2020|2021، ص7

[2] بلمقدم مصطفي، بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، بتاريخ 14 و15 ديسمبر 2004 .ص 76.

[3] نبيلة قدور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث lmd ، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018|2019. ص 3.

[4] نبيلة قدور، المرجع نفسه، ص 15.

التعريف الثالث: كذلك يعرف بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[1]

مما سبق يمكن القول أن الأداء المالي:[2]

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها .
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية،أو لكثرة الديون والقروض وتشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل،أو لجانب معين من أداء الشركة ولأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، ومنه تتجلى أهمية الأداء المالي فيما يلي:

- يعمل على توفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية، مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية وفي التنبؤ باستمرار للأداء المالي المستقبلي وفي إجراء مقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (المؤسسات في نفس القطاع)،أو بين الوضعيات المالية لعدة سنوات لنفس المؤسسة.
- يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجيين من عملاء موردين مستثمرين.... الخ، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعية المالية، والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة.[3]
- تتبع أهمية الأداء المالي وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة.[4]

---

[1] عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي(AFD) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، وجامعة غرداية، 2014، ص 24.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولي، دار الحامد، عمان، 2009، ص ص 46-47

[3] نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لخضر، بسكرة الجزائر ، 2014، ص 151.

[4] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

وبشكل عام يمكن توضيح أهمية الأداء المالي في إلقاء الضوء على الربحية، السيولة، التوازن المالي، اليسر المالي، الإنتاجية ونمو المؤسسة، وكل هذه المقاييس تعد ضرورية وحاسمة لنجاح وديمومة المؤسسة الاقتصادية في محيط يتم بالمنافسة.[1]

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:[2]

1- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي:

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية، ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المالية المسطرة، ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.
- **المناخ التنظيمي:** ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي، حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فإنه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية، كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سيرانها بين مختلف الفروع والمصالح، وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.
- **التكنولوجيا:** يقصد بها تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكنولوجيا التحسين المستمر .... الخ، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بالتكنولوجيا المستخدمة، والتي يجب أن تنسجم مع الأهداف الرئيسية لها، وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء المالي، مما يضعها أمام حتمية تطوير هذا الأخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.
- **حجم المؤسسة:** قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأنه في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عددا كبيرا من المحللين الماليين، مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

2- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي:

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية .....الخ، وتتمثل عموما فيما يلي:

[1] نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 151.

[2] نوبلي نجلاء، المرجع نفسه، ص ص 151– 153.

- **السوق:** يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه،لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي،أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.
- **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاحا ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة،فتحاول جاهدة تحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات،أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة، فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.
- **الأوضاع الاقتصادية:** إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي،أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

لقد احتلت عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية مكانة كبيرة لما لها من أهمية في الوقت الحالي إذ تعمل على مساعدة البنوك في معرفة مدى كفاءة أدائها المالي، وبالتالي معرفة نقاط القوة والحفاظ عليها وكذا معرفة الانحرافات ونقاط الضعف وتصحيحها، هذا ما يضمن للبنك النمو والاستمرارية.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

نال تقييم الأداء المالي اهتماما واسعا من قبل الباحثين، خاصة في المجالات المحاسبية والمالية، وذلك لمدى أهميته في المؤسسات، ولقد حضي بمفاهيم كثيرة،من أهمها:

التعريف الأول: ينظر إلى مفهوم تقييم الأداء المالي على انه مفهوما ضيقا بحيث انه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:[1]

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف، من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

التعريف الثاني: كما يعني تقييم الأداء المالي تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة.[2]

[1] نقاز فريدة، معيوف حليمة، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة المسيلة، 2019/2018، ص8.

[2] المكان نفسه.

التعريف الثالث: يرى بأن تقييم الأداء المالي هو عملية مرشدة للنشاطات، لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها، ويركز هذا المفهوم على الكفاءة والفعالية كمعيار للقياس، وربطها بطبيعة هدف عملية التقييم لوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة.[1]

مما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي بأنه إعطاء تقرير على حالة المؤسسة وقدراتها، من خلال قياس مواردها الطبيعية والبشرية والمادية والمالية والنتائج المحققة فيها، ومقارنتها مع ما هو مخطط له في ضوء معايير محددة.[2]

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في إعطاء الصورة الحقيقية عن البنك، وبالتالي أصبح لتقييمه أهمية كبيرة، نلخصها في النقاط التالية:[3]

- تقديم معلومات صحيحة وواضحة من خلال التقرير الصادر بعد عملية التقييم.
- توطيد العلاقة مع مختلف الأعوان الاقتصاديين، وذلك بعد تحسين الصورة والوضعية المالية للبنك.
- تشخيص العراقيل والانحرافات التي حالت دون الوصول إلى الأهداف والعمل على تجنبها مستقبلا، وذلك بعد التأكد من إن البنك قد استخدم كافة الموارد المتاحة بأعلى درجة ممكنة.
- تحديد الجهات المسؤولة عن وقوع البنك في الانحرافات التي عرقلت تحقيق الأهداف، مع البحث عن الحلول والوسائل الفعالة لمعالجة الانحرافات مع إمكانية إيجاد عدة بدائل.
- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسينه.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم البيانات المالية.

ثالثا: المعايير المستخدمة في تقييم أداء البنوك

تعرف المعايير على أنها أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة ما، فمن الضروري استخدام نسب معيارية من أجل مقارنتها بالنسب المالية المحققة للمؤسسة، وتتمثل هذه المعايير في:[4]

1- **المعايير المطلقة:** هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعيار للحكم على وضع المؤسسة، بالرغم من اختلاف نوع المؤسسة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل، وتأخذ هذه المعايير شكل قيم ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت، وتقاس بها النسب ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل: نسب التداول والنسب السريعة.

---

[1] نقاز فريدة، حليمة معيوف، المرجع نفسه، ص 9.

[2] لعراف زهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، أطروحة مقدمة لتنبل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020/2019، ص41.

[3] بن دحو محمد، بكراوي محمد زكرياء، مرجع سابق، ص12.

[4] خنفار آدم،التحليل المالي الديناميكي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية،تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2018/2017، ص 8.

2- **المعايير الصناعية (القطاعية):** وهي المعايير التي تستخدم لصناعة محددة، حيث يتم مقارنة أداء المؤسسة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة، والذي يوضع عادة من قبل غرفة الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد،وتواجه هذه المعايير عدة صعوبات كصعوبة تحديد وتصنيف الصناعات واختلاف الحجم والأساليب المحاسبية.

3- **المعايير التاريخية:**تعتمد هذه المعايير على دراسة أداء المؤسسة في الماضي واعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته، وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسب الخاصة بالفترة الحالية تعاني هذه المعايير من بعض الصعوبات منها صعوبة تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب، صعوبة إطلاق الماضي على المستقبل مع تغير ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية.

4- **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة للحكم على الأداء المالي

إن الأداء المالي يعتمد في تقييمه على عدة أدوات ومؤشرات مالية لمعرفة مدى كفاءته وتحقيقه للأهداف المخطط لها، وذلك استنادا لأهداف التحليل المالي ومستعملي القوائم المالية، ويعتبر التحليل المالي أهم الوسائل التي تبين أسباب الانحرافات والأخطاء التي تتم في العمليات المالية داخل البنك، والذي يساعد بشكل كبير في تحليل ميزانية البنك، وبالتالي الحكم على مدى كفاءة الأداء المالي من عدمه.

أولا: التحليل المقارن للقوائم المالية

إن عملية التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك تساهم في استخراج أهم المؤشرات المالية التي لها علاقة بأنشطة البنك، لذا فإن أدوات وأساليب التحليل المالي تنوعت وتعددت، وذلك حسب الأهداف التي يسعى إليها المحلل المالي، وكذا طبيعة المعلومات والبيانات المتوفرة.

1- مفهوم التحليل المالي:

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي، حيث اختلف الباحثون في إعطاء مفهوم موحد له، فكل منهم عرفه حسب منهجه العلمي ووجهة نظره. ومن أهمها نجد مايلي:

- عملية الفحص الشامل للبيئة المالية للبنك التجاري خلال عدة دورات، عن طريق دراسة البيانات والقوائم المالية دراسة مفصلة لفهم مداولاتها، ومحاولة تقدير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات التي هي عليها.[1]

[1] بن عمار منصف،عبد العلي عوام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من وجهة نظر العميل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2014/2013، ص37.

- عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية، بهدف بلورة المعلومات توضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها، ومن خلال ذلك يتضح أن التحليل المالي هو دراسة تنبؤية.[1]
- يعتبر التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعا وفائدة في ترشيد القرارات.[2]

فالتحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يطبقها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية، من أجل تقييم أداء البنك في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.[3]

2- أساليب التحليل المالي:[4]

1.2. التحليل الأفقي: يتم بمقارنة أداء فترتين أو أكثر لفهم تقدم الشركة خلال فترة، تتم مقارنة كل مكون من مكونات دفتر الأستاذ بالفترة السابقة لجمع فهم عام للاتجاهات. فعلى سبيل المثال إذا ارتفعت تكلفة البضائع النهائية بنسبة20في المائة في السنة، ولكنها لم تنعكس في الإيرادات المحققة فقد تكون هناك بعض المكونات التي تكلف الشركة أكثر.

1.3. التحليل الراسي (العمودي) :يساعد التحليل العمودي على إنشاء ارتباط بين عناصر السطر المختلفة في دفتر الأستاذ، يعطي المحللين فهما للأداء العام من حيث الإيرادات والمصروفات، يتم مراجعة النتائج كنسبة.

1.4. التحليل النسبي:تستخدم طرق النسب في التحليل المالي لمقارنة عنصر مالي بمكون أخر وكشف اتجاه عام صعودي أو هبوطي بمجرد حساب النسبة يمكن مقارنتها بالفترة السابقة لتحليل ما إذا كان أداء الشركة متوافقا مع التوقعات المحددة، يساعد الإدارة في إبراز أي انحراف عن التوقعات المحددة واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

1.5. تحليل الاتجاه:يساعد على تحليل الاتجاهات على مدى ثلاث فترات أو أكثر، يأخذ في الاعتبار أنماط التغيير التزايدية مع الأخذ في الاعتبار السنة الأولى على أنها فترة الأساس، سيكشف التغيير في البيان المالي أما عن اتجاه إيجابي أو سلبي.

ثانيا: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي، حيث تساعد البنك في اتخاذ قراراته وتقييم أدائه المالي، وذلك انطلاقا من مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط

[1] خنفار آدم، مرجع سابق، ص12

[2] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008، ص 02.

[3] عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس مهي في المناجمنت، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016، ص8.

[4] https://www.angelone.in/blog/techniques-and-methods-of-financial-statement-analysis

والثاني المقام، وهاته القيم يتم الحصول عليها من أرقام الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة. وتتمثل أهم النسب المالية في نسب الربحية، نسب السيولة، نسب توظيف الأموال ونسب ملائمة رأس المال.

1- نسب الربحية: وتعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه،وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه.[1]

ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى:[2]

1.1. نسبة العائد على إجمالي الأصول (ROA): يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك من استثمار موارده، ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على إجمالي الأصول= (صافي الربح /الموجودات (إجمالي الأصول)x) 100

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح.

2.1. نسبة العائد على حق الملكية (ROE): ويشير هذا المقياس إلى ما يحصل عليه أصحاب البنك نتيجة استثمار أموالهم فيه.

نسبة العائد على حق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضريبة /حق الملكية)x100

3.1. نسبة هامش الربح الصافي (ROR): تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك التجاري وبالعكس.

نسبة العائد على إجمالي الإيرادات (هامش الربح)= (صافي الربح/إجمالي الإيرادات)x 100

4.1. معدل العائد على الودائع (ROD): يستخدم لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة العائد إلى إجمالي الودائع = (صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة /حق الملكية) x 100

5.1. معدل العائد على الأموال المتاحة: تقيس هذه النسبة كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة له والمتمثلة برأسماله وودائعه، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة = (صافي الربح بعد الضريبة /(الودائع + حقوق الملكية))100 x

6.1. معدل العائد على رأس المال:تقيس قدرة العملة أو النقود المستثمرة في السهم الواحد على تحقيق الأرباح، وتقاس وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على رأس المال = (الاستثمارات / رأس المال المدفوع)x 100

2- نسب السيولة: تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة: ومن أهم هذه النسب:[3]

---

[1] بن سعدون سيف الإسلام،أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019، ص 20.

[2] بن سعدون سيف الإسلام، المرجع نفسه، ص ص 26-28.

[3] دربال بثينة، أثر قيدي السيولة والربحية على الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص ص 25-27.

1.2. نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{(النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2.2. نسبة الاحتياطي القانوني : تحتفظ البنوك برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع البنك يحددها البنك المركزي وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد الوطني،وبالتالي فهو يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس فانه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلا، فانه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \text{(النقد لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع)} 100X$$

3.2. نسبة السيولة القانونية:تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية)على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك، فهذه النسبة تعد أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقييم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \text{((الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية) /إجمالي الودائع)} \times 100$$

3- نسب توظيف الأموال: هي النسب التي تقيس مدى كفاءة البنك في استخدام موارده، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، فهي مقياس مهم لمدى كفاءة البنك في استخدام المصادر المالية المتاحة، لذا أصبح من الضروري تنمية بعض النسب للحكم على مدى ملائمة استخدام أو توظيف الأموال في البنوك، وتتمثل أهم نسب التوظيف فيما يلي:

1.3. نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك لجميع الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذلك الوقت تشير إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة، حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \text{((القروض والسلف)/ إجمالي الودائع)} \times 100$$

2.3. **معدل القروض إلى الودائع:** استعماله كمقياس للسيولة ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي إلى انخفاض في السيولة،وإذا كان معدل القروض على الودائع عاليا فإن البنوك تعمل على التقليل من عملية الإقراض والاستثمار وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل القروض إلى الودائع = (القروض الممنوحة/إجمالي الودائع) x100

3.3. **معدل توظيف الودائع:** يقيس مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في الاستثمارات المدرة للعوائد وتعود أهمية هذه النسبة في أن الودائع يدفع عنها فوائد، ويجب بالمقابل استغلالها بشكل كبير للحصول على فرق كبير من الأرباح، و تحسب بالعلاقة التالية:

معدل توظيف الموارد المتاحة = ((القروض + الأوراق المالية) /الودائع)x 100

4.3. **معدل توظيف الموارد المتاحة:** يقيس هذا المعدل مدى توظيف البنك للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل توظيف الموارد المتاحة = ((القروض + الأوراق المالية)/(الودائع+ حقوق الملكية))x 100

5.3. **نسبة القروض إلى الودائع:** تقيس مدى استخدام الودائع باختلاف أنواعها للاستثمار في الأوراق المالية وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة القروض إلى الودائع = (الأوراق المالية /إجمالي الودائع) x 100

6.3. **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:** يوضح هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية وكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على الاستغلال السليم لتلك الموجودات، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = (إجمالي الإيرادات/إجمالي الموجودات) x 100

7.3. **معدل إقراض الموارد:** يبين هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل وبنسبة ما يوظفه البنك التجاري من أموال في نشاطه المالي، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل إقراض الموارد = (القروض والسلفيات /إجمالي الودائع + حق الملكية) x 100

8.3. **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:** تبين كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفع معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك في الاستثمارات المختلفة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = (إجمالي الإيرادات /إجمالي الاستثمارات) x 100

4. **نسب ملاءة رأس المال:** يلعب رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين، وتظهر أهمية رأس المال في أن البنوك التجارية من أكثر المنشآت تعرضا لمخاطر الرفع المالي، بمعنى أن أي انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح، بل وقد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد لأموال المودعين، لذا حددت

لجنة بازل الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وهي عشرة بالمائة من رأس المال الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية. وتعرف ملاءة رأس المال بقدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعمليات الائتمان والاستثمارات عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب البنك، وذلك دون التعرض لالتزامات البنك قبل الأخرى الناشئة من الودائع، ولقياس هذا المؤشر تم استخدام النسب المالية التالية:[1]

1.4. **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** تشير إلى مدى اعتماد البنك على حقوقه في تمويل الأصول ويحاول البنك الاحتفاظ بها عند معدلاتها الثابتة وعدم الانخفاض عن معدلاتها في السنوات السابقة ومراعاة قرارات البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير العملة اللازمة لأموال المودعين، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة ملائمة رأس المال للبنك التجاري = (حق الملكية / إجمالي الموجودات) x 100

2.4. **نسبة الأصول الخطرة:** يقصد بها توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، حيث تمثل الأصول الخطرة إلى الأموال التي قد يتعرض البنك جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية، وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية، وتحسب بالعلاقة التالية

نسبة الأصول الخطرة =(حقوق الملكية /الأصول الخطرة)x 100

3.4. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: تبين مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وأيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حق الملكية / إجمالي الودائع)x 100

4.4. نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض: توضح مدى قدرة البنك على مواجهة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة في الاستثمار في نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = (حق الملكية /إجمالي القروض) x 100

5.4. نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في الأوراق المالية: تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في الأوراق المالية = (حقوق الملكية /إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية)x **100**

[1] نذيرة تواتي، محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص ص 13-15.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

لقد تطرقت عدة دراسات إلى موضوع دراستنا، لكن جاء ذلك بطريقة غير مباشرة، وفي فترات زمنية مختلفة ومستعملة مناهج متباينة، وتوصلت إلى نتائج تختلف حسب منهج الدراسة وفتراتها.

المطلب الأول: عرض الدراسات المحلية السابقة

1. دراسة مفروم برودي بعنوان: محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية، هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر بعض العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية مقاسا بمعدل العائد على متوسط الأصول(ROAA) ، باستخدام عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2010-2018. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية (Panel data) اعتمادا على نموذجي الأثر العشوائي Random effect) (Modelوالأثر الثابت (Fixed Effect Model) لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الودائع ونسبة السيولة والكفاءة الإدارية على العائد على متوسط الأصول(ROAA) ، في حين كان هناك أثر سلبي لحجم البنك ومعامل الاستغلال على العائد على متوسط الأصول.
2. دراسة بخلفه عفراء . بقبق ليلى اسمهان بعنوان: محددات الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر - دراسة تحليلية و قياسية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر وفحص محدداته خلال الفترة 2013-2017 باستخدام تحليل الانحدار عن طريق المربعات الصغرى العادية. يقاس الأداء المالي (المتغيرة التابعة) بالعائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وهامش الربح. ومن جهة أخرى المتغيرات المستقلة تنقسم إلى نوعين ، متغيرات اقتصادية كلية (معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي وسعر الصرف) وعوامل خاصة بالبنك (حصة البنك من مجموع الأصول، حصة البنك من مجموع الودائع، حصة البنك من مجموع القروض، حصة القروض المتعثرة من مجموع القروض). كانت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مردودية البنوك من جهة وكل من معدل التضخم، سعر الصرف والقروض غير ناجعة من جهة أخرى. وأيضا وجود علاقة موجبة ومعنوية بين مردودية البنوك من جهة وكل من معدل نمو الناتج المحلي، حصة البنك من مجموع الأصول وحصة البنك من مجموع الودائع من جهة أخرى أيضا وجود علاقة عكسية ومعنوية بين هامش ربح البنوك الخاصة وهامش ربح البنوك العمومية. وجود علاقة موجبة ومعنوية بين هامش ربح البنوك الخاصة ومعدل نمو الناتج المحلي وعلى عكس ذلك علاقة عكسية ومعنوية بين هامش ربح البنوك العمومية و النمو الاقتصادي.
3. دراسة ماسيف إبراهيم . بوبكر عادل بعنوان: محددات الأداء المالي للبنوك دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية 2008-2017، هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك، والمتمثلة في متغيرات الداخلية للبنك والمتغيرات الإقتصادية. تم إجراء هذه الدراسة على القطاع البنكي الجزائري، حيث تم إختيار عينة تضم 05 بنوك عمومية و06 بنوك خاصة خلال الفترة الممتدة من2008-2017. وعن طريق دراسة

قياسية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد تم التوصل إلى أن السيولة ونوعية القروض لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية، أما حجم البنك والناتج الداخلي الخام لهما علاقة سلبية. أما كفاية رأس المال وجودة التسيير والتضخم فليس لديهم أية علاقة.

المطلب الثاني: عرض الدراسات الأجنبية السابقة

1. دراسة Ramji Gautam بعنوان: Determinants Of Financial Performance : An Evidence From Nepalese Commercial Banks. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال من أجل التحقيق في محددات الأداء المالي تم أخذ 10 بنوك تجارية كعينة تغطي الفترة الزمنية2007-2017،حيث يتم جمع البيانات من التقرير السنوي للبنوك المعنية.وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن العلاقة بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والناتج المحلي الإجمالي علاقة إيجابية، بينما سلبية مع جودة الأصول وإدارة السيولة، وكذلك أن الأداء المالي للبنوك التجارية يتأثر بشدة بنسبة كفاية رأس المال، وكفاءة الإدارة والناتج المحلي الإجمالي وإدارة السيولة وجودة الأصول.
2. دراسة Roger antoun Ali Coskun Bojan Georgievski بعنوان: Determinants of financial performance of banks in Central and Eastern Europe. الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في المحددات الخاصة بالبنك والمتعلقة بالصناعة والاقتصاد الكلي للأداء المالي للبنوك في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، لهذا الغرض تم تحديد العوامل التي تؤثر على الأداء بناء على النتائج الواردة في الأدبيات .وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن جودة الأصول وأرباح البنوك تتأثر سلبا بالحجم، وتتأثر بشكل إيجابي بمزيج الأعمال والتضخم، وكذا أن كفاية رأس المال والسيولة تتأثر سلبا بالحجم وتتأثر إيجابا بتركز البنوك والنمو الاقتصادي.
3. دراسة Purna Man Shrestha بعنوان: Determinants of Financial Performance of Nepalese Commercial Banks : Evidence from Panel Data Approach، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية النيبالية، حيث تم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول، وبالمثل تم استخدام الكفاءة الإدارية والسيولة ومخاطر الائتمان وجودة الأصول والكفاءة التشغيلية كوكيل لعوامل محددة للبنك، استخدمت هذه الدراسة بيانات لعينة من 17 بنكا تجاريا للفترة من 2010/11إلى2017/18. وخلصت هذه الدراسة إلى أن العوامل الخاصة بالبنك لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية النيبالية، وكذا كشفت هذه الدراسة أن الكفاءة الإدارية وجودة الأصول والكفاءة التشغيلية لها تأثير إيجابي كبير، وأن السجل التجاري له تأثير سلبي على الأداء المالي للبنوك التجارية النيبالية.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يمكننا إجراء مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة من خلال الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (01): أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

	الدراسات السابقة						الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الخامسة	الدراسة السادسة	
الهدف	استقصاء أثر بعض العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية	تقييم الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر وفحص محدداته خلال الفترة 2013-2017	تحديد أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك، والمتمثلة في متغيرات الداخلية والمتغيرات للبنك والمتغيرات الاقتصادية	البحث في محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال	التحقيق في المحددات الخاصة بالبنك والمتعلقة بالصناعة والاقتصاد الكلي للأداء المالي للبنوك في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.	تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية النيبالية	تحديد أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة.
العينة	عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.	لعينة من البنوك الخاصة والعمومية في الجزائر.	عينة من 05 بنوك عمومية و06 بنوك خاصة عاملة في الجزائر	عينة من 10 بنوك تجارية من نيبال.	بنوك بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.	عينة من 17 بنك تجاري في نيبال.	عينة من 07 بنوك تجارية عاملة في الجزائر
الفترة	2018-2010	2017-2013	2017-2008	2017-2007	2014-2009	2017-2010	2021-2015
النتيجة المتوصل إليها	- وجود أثر إيجابي لكل من حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الودائع ونسبة السيولة والكفاءة الإدارية على العائد على الأصول متوسط	- وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مردودية البنوك من جهة وكل من معدل التضخم، سعر الصرف والقروض غير ناجعة من جهة أخرى. - وجود علاقة موجبة ومعنوية بين مردودية البنوك من جهة وكل من معدل نمو الناتج المحلي، حصة البنك من مجموع الأصول وحصة البنك من مجموع الودائع من جهة أخرى	- السيولة ونوعية القروض لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك الجزائرية، أما حجم البنك والناتج الداخلي الخام لهما علاقة سلبية	- العلاقة بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والناتج المحلي الإجمالي علاقة إيجابية. - علاقة بين العائد على الأصول سلبية مع جودة الأصول وإدارة السيولة	- جودة الأصول وارتفاع البنوك تتأثر سلبا بالحجم، وتتأثر بشكل إيجابي بمزيج الأعمال والتضخم. - كفاية رأس المال والسيولة تتأثر سلبا بالحجم وتتأثر إيجابا بتركز البنوك والنمو الاقتصادي.	- العوامل الخاصة بالبنك لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية النيبالية - الكفاءة الإدارية وجودة الأصول والكفاءة التشغيلية لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي	- نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتفسير كل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول - محددات العائد على حقوق الملكية هي: السيولة النقدية وهيكل تمويل القروض، كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي. - محددات العائد على الأصول هي: هيكل تمويل القروض، كفاية رأس المال، خطر الائتمان والناتج المحلي الإجمالي

لقد تناولت كل الدراسات موضوع الأداء المالي بصفة عامة، وبصفة خاصة ركزت على تحديد أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك، و هذا ما يتطابق مع دراستنا الحالية ما عدا الدراسة الثانية التي اهتمت أكثر بتقييم الأداء المالي للبنوك.

فيما يخص فترة الدراسة فقد تراوحت من سنة 2007 إلى 2021، ومن ابرز الدراسات التي تناولت بيانات حديثة تمثلت في الدراسة الحالية التي قمنا بها من 2015 إلى 2021 تليها الدراسة الأولى التي تناولت بيانات من 2010 إلى 2018.

أما فيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها، فنلاحظ أن هناك اختلاف في المتغيرات الخاصة بكل دراسة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي أهم متغير مشترك في كل من الدراسات الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة ودراستنا الحالية، مع اختلاف في علاقة هذا المتغير بالأداء المالي، فقد أجمعت معظم الدراسات السابقة ومعها دراستنا الحالية على التأثير الايجابي للناتج على الأداء المالي للبنوك، باستثناء الدراسة الثالثة التي أشارت إلى التأثير السلبي لهذا المتغير على الأداء المالي

بالنسبة لباقي المتغيرات الداخلية المتعلقة بالبنوك فقد اتفقت دراستنا مع بعض الدراسات السابقة في تأثير هذه المتغيرات على الأداء المالي، واختلفت مع دراسات أخرى أيضا.

بالنسبة للدراسة القياسية فقد اعتمدت دراستنا نماذج البانل (نماذج التأثيرات العشوائية) وهو ما يتطابق مع بعض الدراسات السابقة، ويختلف مع دراسات أخرى اعتمدت النماذج الخطية المتعددة.

خلاصة الفصل:

تهدف البنوك التجارية للحصول على أداء مالي جيد ومتفوق، من خلال استغلال موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتحقق الأداء المالي متعلق بمجموعة من العوامل التي لها تأثير عليه سواء، كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالبنوك نفسها كالسيولة النقدية، هيكل تمويل القروض.....إلخ، أو خارجية تتعلق بالبيئة الاقتصادية المحيطة، فالأداء المالي الجيد يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى البنك للوصول إليها، فهو يظهر مدي نجاح البنك في تحقيق أهدافها المالية، فيقيم الأداء المالي من خلال قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المرغوب به.

الفصل الثاني:
دراسة قياسية للفترة
2015-2021

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى كل من الأدبيات النظرية والتطبيقية الخاصة بالأداء المالي للبنوك التجارية سوف نحاول في هذا الفصل تحديد أهم العوامل المحددة لهذا الأداء، من خلال إجراء دراسة قياسية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021، بالاعتماد على نسب الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمتغيرات تابعة ممثلة للأداء المالي للبنوك، وبعض العوامل الداخلية للبنوك والخارجية (البيئة الاقتصادية) كمتغيرات خارجية تحدد أداء هذه البنوك.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

قصد معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها يجب الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

أولا: تقديم عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية التقليدية العاملة في الجزائر، وذلك خلال الفترة من 2015 إلى 2021، ونظرا لعدم توفر البيانات الكافية لبعض البنوك التي تم انتقاءها خلال هذه الفترة، تم اختيار عينة منها مكونة من سبعة بنوك تجارية، يمكن توضيحها كمايلي:

المؤسسة العربية المصرفية	**ABC**	Arab Banking Corporation
بنك الخليج الجزائر	**AGB**	Gulf Bank Algérie
البنك الخارجي الجزائري	**BEA**	La Banque Extérieure D'Algérie
البنك الوطني الجزائري	**BNA**	La Banque nationale d'Algérie
بي أن بي باريبا الجزائر	**BNP**	BNP Paribas El Djazair
سوسيتي جينيرال الجزائر	**SGA**	Société Générale Algérie
ترست بنك الجزائر	**TRUST**	TRUST Bank Alegria

ثانيا: متغيرات الدراسة:

1- المتغيرات التابعة:

يتمثل المتغير التابع في الأداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة، والتي تقاس بمقياسين، وهما العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

الجدول رقم (02): يوضح المتغيرات التابعة للدراسة وطرق حسابها

المؤشر	رقم المؤشر	النسب
العائد على حقوق الملكية	ROE	النتيجة الصافية بعد الضريبة /حقوق الملكية.
العائد على الأصول	ROA	النتيجة الصافية بعد الضريبة/ إجمالي الأصول.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الأدبيات النظرية

ثانيا: المتغيرات المستقلة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية، وفيما يلي أهم تلك العوامل والتي تمثل متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (03): يوضح المتغيرات المستقلة للدراسة وطرق حسابها

المؤشر		رمز المؤشر	النسب
العوامل الداخلية	السيولة النقدية	LQ	نسب النقدية/ إجمالي الأصول
	هيكل تمويل القروض	IR	إجمالي القروض/ إجمالي الودائع
	خطر الائتمان	CR	نسبة حقوق الملكية/ إجمالي محفظة القروض
	كفاية رأس المال	CA	نسبة حق الملكية/ إجمالي الأصول
	حجم البنك	TB	لوغاريتم مجموع القروض
العوامل الخارجية	الناتج المحلي الخام	LGDP	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي
	سعر الصرف	EXC	سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الأدبيات النظرية

بالنسبة للمتغيرات التابعة والمستقلة (العوامل الداخلية) فهي عبارة عن بيانات مالية سنوية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، تم الحصول عليها من التقارير السنوية (القوائم المالية وجداول حسابات النتائج) لكل بنك من بنوك العينة. والمتاحة على المواقع الخاصة بكل بنك.

- /https://www.bank-abc.com/world/Algeria
- https://www.agb.dz
- /https://www.bea.dz
- /https://www.bna.dz
- /https://www.bnpparibas.dz
- /https://societegenerale.dz
- /https://www.trustbank.dz

أما باقي المتغيرات المستقلة (العوامل الخارجية) فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية لبنك الجزائر:

- /https://www.bank-of-algeria.dz

المطلب الثاني: تحليل معطيات الدراسة

أولا: العائد على حقوق الملكية (ROE):

يوضح الجدول الموالي مختلف الإحصاءات الوصفية الخاصة بهذه النسبة على مستوى بنوك العينة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (04): الإحصاءات الوصفية لـ: ROE

ROE	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
Mean	8.151429	13.53000	12.63857	5.831429	10.39429	11.52429	7.800000
Median	8.340000	13.47000	12.02000	6.540000	11.78000	11.68000	8.420000
Maximum	9.610000	16.04000	15.94000	8.120000	14.34000	15.13000	9.640000
Minimum	6.040000	9.990000	9.420000	2.480000	6.700000	7.680000	5.280000
Std. Dev.	1.325449	2.235054	2.076844	2.252039	3.270045	2.503350	1.641422
C of variation	16.2603	16.5192	16.4325	38.6189	31.4600	21.7223	21.0438
Observations	7	7	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول رقم (03)، يتبين لنا:

- أن بنك ABC شهد استقرارا في نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل الاختلاف (16.26٪)، وهو أدنى معامل اختلاف مقارنة بباقي البنوك، وهو ما يدل على تجانس وتقارب نسب العائد على حقوق الملكية المحققة على مستوى هذا البنك، فبلغ متوسط هذه النسبة (8.15٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (9.61٪) سنة 2018، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (6.04٪) سنة 2021، هذا التقارب في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 1.32.
- أن بنكي AGB وBEA قد سجلا نسب عائد على حقوق الملكية (ROE) مستقرة بعض الشيء خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة عند بنك AGB (13.53٪)، وهي الأعلى بين مختلف بنوك العينة، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (16.04٪) سنة 2020، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (9.99٪) سنة 2016، هذا الاستقرار في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 2.23، ومعامل اختلاف يساوي (16.51٪). في حين بلغ متوسط هذه النسبة على مستوى بنك BEA (12.63٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (15.94٪) سنة 2018، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (9.42٪) سنة 2016، هذا التقارب في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 2.07، ومعامل اختلاف يساوي (16.43٪).
- أن بنكي SGA وTRUST سجلا نسب عائد على حقوق الملكية (ROE) متفاوتة قليلا مقارنة بباقي البنوك خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل الاختلاف للبنكين (21.72٪) و(21.04٪) على التوالي، وبلغ متوسط هذه النسبة (11.52٪) و(7.80٪) للبنكين على التوالي.

- أن بنك BNP سجل نسب عائد على حقوق الملكية (ROE) متفاوتة خلال فترة الدراسة، قدر معامل الاختلاف لهذه النسبة بـ: (31.46٪)، حيث بلغ متوسط هذه النسبة (10.39٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (14.34٪) سنة 2018، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (6.70٪) سنة 2020، هذا التفاوت في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 3.27.
- أن بنك BNA سجل نسب عائد على حقوق الملكية (ROE) جد ضعيفة مقارنة بباقي بنوك العينة، وهي الأكثر تشتتا، بحكم أن معامل الاختلاف (38.61٪) يعتبر الأعلى بين بنوك العينة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة (05.83٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (8.12٪) سنة 2016، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (2.48٪) سنة 2019، بانحراف معياري قدره 2.25.

ثانيا: العائد على الأصول (ROA):

الجدول الموالي يوضح مختلف الإحصاءات الوصفية الخاصة بهذه النسبة على مستوى بنوك العينة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (05): الإحصاءات الوصفية لـ: ROA

ROA	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
Mean	1.941429	1.752857	1.788571	0.952857	1.400000	1.575714	2.140000
Median	2.070000	1.710000	1.830000	1.060000	1.460000	1.480000	2.180000
Maximum	2.420000	2.340000	2.230000	1.160000	2.060000	2.180000	3.620000
Minimum	1.190000	1.380000	1.280000	0.540000	0.890000	1.110000	0.350000
Std. Dev.	0.400559	0.347261	0.369117	0.243565	0.425598	0.386129	0.987995
C of variation	20.6337	19.8111	20.6375	25.5615	30.3998	24.5050	46.1679
Observations	7	7	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول رقم (04)، يتبين لنا:

- أن بنك AGB شهد استقرارا في نسبة العائد على الأصول (ROA) خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل الاختلاف (19.81٪)، وهو أدنى معامل اختلاف مقارنة بباقي البنوك، وهو ما يدل على تجانس وتقارب نسب العائد على الأصول المحققة على مستوى هذا البنك، فبلغ متوسط هذه النسبة (1.75٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (2.34٪) سنة 2019، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (1.38٪) سنة 2016، هذا التقارب في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 0.3472.
- أن بنكي ACB وBEA قد سجلا نسب عائد على الأصول (ROA) مستقرة بعض الشيء خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة عند بنك ABC (1.94٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (2.42٪) سنة 2020، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (1.19٪) سنة 2017، هذا الاستقرار في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 0.40، ومعامل اختلاف يساوي (20.63٪). في حين بلغ متوسط هذه النسبة على مستوى بنك BEA (1.76٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (2.23٪) سنة 2018، بينما أدنى مستوى لهذه

النسبة فكان (1.28٪) سنة 2015، هذا التقارب في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 0.36، ومعامل اختلاف يساوي (20.63٪).

- أن بنكي SGA وBNA سجلا نسب عائد على الأصول (ROA) متفاوتة قليلا مقارنة بباقي البنوك خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل الاختلاف للبنكين (24.50٪) و(25.56٪) على التوالي، وبلغ متوسط هذه النسبة (1.57٪) و(0.95٪) للبنكين على التوالي.
- أن بنك BNP سجل نسب عائد على الأصول (ROA) متفاوتة خلال فترة الدراسة، قدر معامل الاختلاف لهذه النسبة بـ: (30.39٪)، حيث بلغ متوسط هذه النسبة (1.40٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (2.06٪) سنة 2018، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (0.89٪) سنة 2017، هذا التفاوت في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 0.42.
- أن بنك TRUST سجل نسب عائد على حقوق الملكية (ROE) جد عالية مقارنة بباقي بنوك العينة، إلا أنها الأكثر تشتتا، بحكم أن معامل الاختلاف (46.16٪) يعتبر الأعلى بين بنوك العينة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة (2.14٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (3.62٪) سنة 2021، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (0.35٪) سنة 2015، بانحراف معياري قدره 0.98.

ثالثا: السيولة النقدية (LQ):

يوضح الجدول الموالي مختلف الإحصاءات الوصفية الخاصة بهذه النسبة على مستوى بنوك العينة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (06): الإحصاءات الوصفية لـ: **LQ**

LQ	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
Mean	16.98000	18.03000	17.63286	9.992857	24.39143	22.15286	10.60714
Median	17.91000	15.60000	17.82000	10.78000	23.21000	21.95000	9.740000
Maximum	21.15000	27.82000	23.99000	12.35000	30.38000	24.36000	16.67000
Minimum	12.02000	12.63000	12.12000	5.930000	19.11000	20.11000	5.790000
Std. Dev.	3.717230	5.779227	4.791853	2.400845	4.501353	1.440355	3.622893
C of variation	21.8918	32.0533	27.1756	24.0256	18.4545	6.5018	34.1552
Observations	7	7	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول رقم (05)، يتبين لنا:

- أن بنك SGA شهد استقرارا في نسبة السيولة النقدية (LQ) خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل الاختلاف (6.50٪)، وهو أدنى معامل اختلاف مقارنة بباقي البنوك، وهو ما يدل على تجانس وتقارب نسب السيولة النقدية على مستوى هذا البنك، فبلغ متوسط هذه النسبة (22.15٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (24.36٪) سنة 2019، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (20.15٪) سنة 2015، هذا التقارب في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 1.4403.

- أن بنك BNP حقق نسب سيولة نقدية (LQ) أقل تقاربا مقارنة بنسب بنك SGA، فرغم أن هذا البنك سجل أكبر متوسط لهذه النسبة (24.39٪) خلال فترة الدراسة، إلا أن تشتت النسب المحققة حول النسبة المتوسطة جعل من معامل الاختلاف يبلغ (18.45٪)، بينما بلغت القيمة القصوى لهذه النسبة (30.38٪) سنة 2021، والقيمة الدنيا (19.11٪) سنة 2015.
- أن البنوك ABC، BNA وBEA حققت نسب سيولة نقدية (LQ) متشتتة، حيث بلغت معاملات الاختلاف عندها (21.89٪)، (24.02٪) و(27.17٪) على التوالي، إذا بلغت متوسطات هذه النسبة (16.98٪)، (9.99٪) و(17.36٪) على التوالي، مع انحرافات معيارية تقدر بـ: (3.71٪)، (2.40٪) و(4.79٪) على التوالي.
- أن بنكي AGB وTRUST سجلا نسب سيولة نقدية (LQ) أكثر تشتتا مقارنة بباقي بنوك العينة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت معاملات اختلاف هذه النسبة عند البنكين (32.05٪) و(34.15٪) على التوالي، إذا بلغت متوسطات هذه النسبة (18.03٪) و(10.60٪) على التوالي، مع انحرافات معيارية تقدر بـ: (5.77٪) و(3.62٪) على التوالي.

رابعا: هيكل تمويل القروض (IR):

يوضح الجدول الموالي مختلف الإحصاءات الوصفية الخاصة بهذه النسبة على مستوى بنوك العينة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (07): الإحصاءات الوصفية لـ: IR

IR	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
Mean	107.9443	88.39714	85.90286	92.03429	69.09714	78.61143	116.2643
Median	109.9300	90.11000	82.74000	94.51000	70.56000	80.33000	118.0900
Maximum	118.9400	96.48000	110.9700	105.8500	93.93000	93.73000	132.0500
Minimum	89.96000	78.43000	53.82000	74.44000	42.78000	61.87000	97.24000
Std. Dev.	10.16443	6.627573	18.42970	10.45809	19.17366	10.79253	13.67903
C of variation	9.4163	7.4974	21.4551	11.3632	27.7488	13.7289	11.7654
Observations	7	7	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول (06) يتضح لنا:

- أن بنكي AGB وABC سجلا نسب هيكل تمويل القروض (IR) أكثر تقاربا وتجانسا مقارنة بباقي بنوك العينة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت معاملات اختلاف هذه النسبة عند البنكين (7.49٪) و(9.41٪) على التوالي، إذا بلغت متوسطات هذه النسبة (88.93٪) و(107.94٪) على التوالي، مع ملاحظة أن بنك ABC حقق متوسطا يفوق (100٪)، ما يعني منحه لقروض أكثر من حجم الودائع. أما الانحرافات المعيارية لهذه النسبة فبلغت (6.62٪) و(10.16٪) لكلا البنكين على التوالي.

- أن البنوك BNA، SGA وTRUST حققت نسب هيكل تمويل القروض (IR) أقل تقاربا وتجانسا، حيث بلغت معاملات الاختلاف عندها (11.36٪)، (11.76٪) و(13.72٪) على التوالي، إذا بلغت متوسطات هذه النسبة (92.03٪)، (116.26٪) و(78.61٪) على التوالي، مع انحرافات معيارية تقدر بـ: (10.45٪)، (13.67٪) و(10.79٪) على التوالي.
- أن بنك BEA حقق نسب هيكل تمويل القروض (IR) متشتتة خلال فترة الدراسة، حيث تشتت قيم هذه النسبة حول النسبة المتوسطة (85.90٪) جعل من معامل الاختلاف يبلغ (21.45٪)، بينما بلغت القيمة القصوى لهذه النسبة (110.97٪) سنة 2018، والقيمة الدنيا (53.82٪) سنة 2021.
- أن بنك BNP حقق نسب هيكل تمويل القروض (IR) أكثر تشتتا خلال فترة الدراسة، حيث تشتت قيم هذه النسبة حول النسبة المتوسطة (69.09٪) جعل من معامل الاختلاف يبلغ (27.74٪)، بينما بلغت القيمة القصوى لهذه النسبة (93.93٪) سنة 2015، والقيمة الدنيا (42.78٪) سنة 2018.

خامسا: خطر الائتمان (CR):

الجدول الموالي يوضح مختلف الإحصاءات الوصفية الخاصة بهذه النسبة على مستوى بنوك العينة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (08): الإحصاءات الوصفية لـ: CR

CR	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
Mean	37.64571	18.83000	22.78571	25.85857	21.94571	23.51857	40.50714
Median	36.77000	19.57000	21.54000	22.66000	21.99000	21.12000	39.16000
Maximum	47.60000	21.52000	36.77000	44.60000	28.19000	30.61000	56.75000
Minimum	34.50000	14.74000	13.62000	12.67000	15.36000	20.33000	25.17000
Std. Dev.	4.559345	2.300623	6.993142	11.45578	4.583593	3.932656	10.82541
C of variation	12.1111	12.2178	30.6909	44.3016	20.886	16.7214	26.7284
Observations	7	7	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول (07) نجد:

- أن البنوك ABC، AGB وSGA حققت نسب خطر ائتمان (CR) أكثر تقاربا وتجانسا خلال فترة الدراسة، مقارنة بباقي بنوك العينة، حيث بلغت معاملات الاختلاف عندها (12.11٪)، (12.21٪) و(16.72٪) على التوالي، إذا بلغت متوسطات هذه النسبة (37.64٪)، (18.83٪) و(23.51٪) على التوالي، مع انحرافات معيارية تقدر بـ: (4.55٪)، (2.30٪) و(3.93٪) على التوالي. مع ملاحظة أن بنك AGB سجل أدنى متوسط لنسبة خطر الائتمان خلال فترة الدراسة.
- أن بنكي BNP وTRUST سجلا نسب خطر ائتمان (CR) أقل تقاربا وتجانسا مقارنة بباقي بنوك العينة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت معاملات اختلاف هذه النسبة عند البنكين (20.88٪) و(26.72٪) على التوالي، إذا

بلغت متوسطات هذه النسبة (21.94٪) و(40.50٪) في البنكين على التوالي، مع ملاحظة أن بنك TRUST حقق أعلى متوسط لهذه النسبة خلال فترة الدراسة. أما الانحرافات المعيارية لهذه النسبة فبلغت (4.58٪) و(10.82٪) لكلا البنكين على التوالي.

- أن بنك BEA حقق نسب خطر ائتمان (CR) متشتتة خلال فترة الدراسة، حيث تشتت قيم هذه النسبة حول النسبة المتوسطة (22.78٪) جعل من معامل الاختلاف يبلغ (30.96٪)، بينما بلغت القيمة القصوى لهذه النسبة (36.77٪) سنة 2021، والقيمة الدنيا (13.62٪) سنة 2015.
- أن بنك BNA حقق نسب خطر ائتمان (CR) أكثر تشتتا خلال فترة الدراسة، بحكم أن معامل الاختلاف (44.30٪) يعتبر الأعلى بين بنوك العينة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة (25.85٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (44.60٪) سنة 2020، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (12.67٪) سنة 2016، بانحراف معياري قدره 11.45.

سادسا: كفاية رأس المال (CA):

الجدول الموالي يوضح مختلف الإحصاءات الوصفية الخاصة بهذه النسبة على مستوى بنوك العينة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): الإحصاءات الوصفية لـ: CA

CA	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
Mean	25.79286	13.01429	14.36143	19.04143	13.49143	14.62429	30.24714
Median	26.24000	13.37000	14.59000	16.28000	13.08000	14.55000	28.15000
Maximum	29.31000	14.64000	18.29000	34.24000	15.32000	15.56000	40.83000
Minimum	20.80000	10.67000	9.170000	13.18000	11.26000	13.36000	19.67000
Std. Dev.	2.617198	1.387610	2.763654	7.262748	1.493881	0.736950	7.453699
C of variation	10.1469	10.6622	19.2435	38.1418	11.0728	5.0392	24.6426
Observations	7	7	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول (08) نجد:

- أن بنك SGA شهد استقرارا في نسبة كفاية رأس المال (CA) خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل الاختلاف (5.03٪)، وهو أدنى معامل اختلاف مقارنة بباقي البنوك، وهو ما يدل على تجانس وتقارب نسب كفاية رأس المال على مستوى هذا البنك، فبلغ متوسط هذه النسبة (14.62٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (15.56٪) سنة 2019، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (13.36٪) سنة 2017، هذا التقارب في قيم هذه النسبة أعطى انحراف معياري قدره 0.73.
- أن البنوك ABC، AGB وBNP حققت نسب كفاية رأس المال (CA) أقل تقاربا وتجانسا خلال فترة الدراسة، مقارنة ببنك SGA، حيث بلغت معاملات الاختلاف عندها (10.14٪)، (10.66٪) و(11.07٪) على التوالي، إذا

بلغت متوسطات هذه النسبة (25.79٪)، (13.01٪) و(13.49٪) على التوالي، مع انحرافات معيارية تقدر بـ: (2.61٪)، (1.38٪) و(1.49٪) على التوالي.

- أن بنكي BEA وTRUST سجلا نسب كفاية رأس المال (CA) متشتتة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت معاملات اختلاف هذه النسبة عند البنكين (19.24٪) و(24.64٪) على التوالي، إذا بلغت متوسطات هذه النسبة (19.04٪) و(30.24٪) في البنكين على التوالي، مع ملاحظة أن بنك TRUST حقق أعلى متوسط لهذه النسبة خلال فترة الدراسة. أما الانحرافات المعيارية لهذه النسبة فبلغت (2.76 ٪) و(7.45٪) لكلا البنكين على التوالي.
- أن بنك BNA حقق نسب كفاية رأس المال (CA) أكثر تشتتا خلال فترة الدراسة، بحكم أن معامل الاختلاف (38.14٪) يعتبر الأعلى بين بنوك العينة، حيث بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة (19.04٪)، إذ بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها (34.24٪) سنة 2020، بينما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان (13.18٪) سنة 2015، بانحراف معياري قدره 7.26.

سابعا: الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف:

يوضح الجدول الموالي بعض الإحصاءات الوصفية للعوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة.

الجدول رقم (10): الإحصاءات الوصفية لـ: LGDP وEXC

	LGDP	EXC
Mean	9.858321	117.2586
Median	9.847266	116.9100
Maximum	9.999775	136.4400
Minimum	9.723284	100.4400
Std. Dev.	0.098425	11.83574
Jarque-Bera	0.437902	0.243894
Probability	0.803361	0.885195
Observations	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

- بالنسبة للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي فمن خلال الجدول نلاحظ التقارب الكبير في تطور هذا المتغير خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط هذا المتغير 9.85، بينما أقصى قيمة له بلغت 9.99 سنة 2021، وأدنى قيمة له 9.72 سنة 2015. بانحراف معياري يقدر بـ: 0.098.
- بالنسبة لسعر الصرف، فهد هو الأخر نموا بصورة شبه مستقرة خلال فترة الدراسة، حيث بلع متوسط سعر الصرف 117.25 دج للدولار الواحد، فسجل أقصى قيمة له بـ: 136.44 دج للدولار سنة 2021، بينما أدنى قيمة له فكانت بـ: 100.44 دج للدولار سنة 2015. بانحراف معياري يقدر بـ: 11.83.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا: الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على ما يلي:

- فيما يخص الأدبيات النظرية والتطبيقية تم الاستعانة بمختلف المصادر التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمذكرات، إضافة إلى المجلات العلمية والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- فيما يخص متغيرات الدراسة وتحليل تطورها تم الاعتماد على مواقع الانترنت المختلفة قصد الإلمام بالجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

ثانيا: الأدوات القياسية والإحصائية المستخدمة

1- نماذج البانل وأهميتها:

اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة. والمقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو البنوك...الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية. تتمثل بيانات البانل في دمج بيانات عينة مأخوذة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (البعد المقطعي)، وعددها 07 بنوك، عبر فترة زمنية تمتد من 2015 إلى 2021 (البعد الزمني). ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الايجابيات، نذكر منها:

- توفر بيانات بانل بيانات أكثر فائدة، وتباين أكبر، وعلاقة خطية متداخلة أقل عبر المتغيرات والمزيد من درجات الحرية، والمزيد من الكفاءة، وهذا من خلال دمج السلاسل الزمنية لملاحظات المقطع العرضي.
- تعد بيانات البانل أكثر ملائمة لفحص ديناميكيات التغيير لأنها تحقق في المقطع العرضي المتكرر للملاحظات، كما يفضل استخدام بيانات البانل لدراسة نوبات البطالة ودوران الوظائف ومدة البطالة، وتنقل العمالة.
- يمكن لبيانات بانل اكتشاف وتحديد التأثيرات التي يصعب اكتشافها وتقييمها في المقطع العرضي الخالص أو بيانات السلاسل الزمنية الخالصة، فعلى سبيل المثال إذا قمنا بتضمين موجات متكررة من زيادات الحد الأدنى للأجور الفيدرالية أو الحكومية، فقد يكون من الأفضل استكشاف تأثير تشريع الحد الأدنى للأجور على التوظيف والدخل.
- يمكننا فحص نماذج سلوكية أكثر تعقيدا باستخدام بيانات بانل، وعلى سبيل المثال، قد تدير قضايا مثل اقتصاديات الحجم والتطور التكنولوجي بشكل أفضل من بيانات المقطع العرضي الخالص أو بيانات السلاسل الزمنية الخالصة.
- يمكن أن تقلل بيانات البانل من التحيز الذي قد يحدث عندما نقوم بتجميع الأشخاص، أو المؤسسات في مجاميع كبيرة من خلال إتاحة البيانات لآلاف الوحدات.
- باختصار يمكن أن تعزز بيانات البانل التحليل التجريبي بطرق قد لا تتمكن بيانات المقطع العرضي أو السلاسل الزمنية من القيام بها، هذا لا يعني أن نمذجة بيانات البانل خالية من العيوب.

- نظرا لأن بيانات البانل تشير إلى الأفراد والشركات والبلدان وما إلى ذلك، سيكون هناك تباين في هذه الوحدات على مدار الوقت،يمكن أن تراعي مناهج تقدير بيانات اللوحة بشكل صريح مثل هذا التباين من خلال السماح بالمتغيرات الفردية المحددة.

2- متغيرات نموذج البانل الساكن وطرق التقدير:

لإغراض الدراسة، فقد تم اختيار مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية كمتغير تابع، بينما تم إدراج العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية الاقتصادية الكلية كمحددات للأداء المالي، وتغطي الدراسة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وعددها 07 بنوك خلال الفترة 2015-2021، وعليه يصبح نموذج البانل الساكن لمحددات الأداء المالي في البنوك التجارية على النحو الآتي:

$$ROE_{it} = \alpha + \beta_1 LQ_{it} + \beta_2 CR_{it} + \beta_3 CA_{it} + \beta_4 IR_{it} + \beta_5 LGDP_{it} + \beta_6 EXC_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

$$ROA_{it} = \alpha + \beta_1 LQ_{it} + \beta_2 CR_{it} + \beta_3 CA_{it} + \beta_4 IR_{it} + \beta_5 LGDP_{it} + \beta_6 EXC_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث:

ROE_{it}: العائد على حقوق الملكية للبنك i في السنة t.

ROA_{it}: العائد على الأصول للبنك i في السنة t.

α: معلمة تمثل القاطع العام في النموذج

LQ_{it}: نسبة السيولة النقدية للبنك i في السنة t.

CR_{it}: نسبة خطر الائتمان للبنك i في السنة t.

CA_{it}: نسبة كفاية رأس المال للبنك i في السنة t.

IR_{it}: نسبة هيكل تمويل القروض للبنك i في السنة t.

$LGDP_{it}$: لوغاريتم الناتج المحلي الخام

EXC_{it}: سعر الصرف

μ_i: تمثل الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (Cross-section effects)، والتي تتفاوت من بنك تجاري إلى آخر، لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية.

γ_t: تمثل الآثار أو الاختلافات الزمنية غير الملحوظة (Time effects)، والمشتركة بين البنوك التجارية، والتي تتغير عبر الزمن.

ε_{it}: تمثل الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية، ويكون مستقلا وموزعا بشكل متماثل، أي:

$$\varepsilon_{it} \rightarrow IID\left(0 \ . \ \delta_\varepsilon^2\right)$$

وينصب نموذج البانل كيفية التعامل مع هذه الآثار أو عدم التجانس غير الملحوظ، إذ أن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة، لهذا يتم التعامل مع هذه الآثار (المقطعية μ_i والزمنية γ_t) في نماذج البانل إما كآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)، أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model).

2-1- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model):

في نموذج الآثار الثابتة (FEM)، يتم التعامل مع الآثار المقطعية μ_i أو الزمنية γ_t كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية (وهي البنوك التجارية)، أو الزمنية (وهي فترة الدراسة 2015-2021)، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل بنك تجاري، أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء

العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء أكانت ذات بعد مقطعي أو زمني، والتي هي في الواقع متغيرات غير ملحوظة، إلا أنها تؤثر في الأداء المالي. ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد (N-1) لتمثيل البنوك وعدد (T-1) لتمثيل السنوات. ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض أن هذه الآثار الخاصة بالبنوك، أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، أو على الأقل بأحدها، وهي محددات الأداء المالي، أي:

$$Cov(X_{it}.\mu_i \text{ and } \gamma_t) \neq 0$$

2-2- نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model):

على خلاف نموذج FEM يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية μ_i أو الزمنية γ_t على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط حسابي يساوي الصفر وتباين محدود، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي ε_{it}. ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع المتغيرات المستقلة للنموذج، وبمقارنته مع FEM فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل بنك أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي. وفي حالة وجود كلا من الآثار المقطعية والزمنية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ (Error components model) أو مكونات التباين، نظرا لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي، وبالتالي يصبح في نموذج الدراسة كمايلي:

$$\varepsilon_{it} = \mu_i + \gamma_t + \nu_{it}$$

ويفترض نموذج REM أن تحقق هذه المكونات الفرضيات التالية:

$$i/\quad \mu_i \rightarrow IID\left(0 \quad . \quad \delta_\mu^2\right)$$

$$ii/\quad \gamma_t \rightarrow IID\left(0 \quad . \quad \delta_\gamma^2\right)$$

$$iii/\quad \nu_{it} \rightarrow IID\left(0 \quad . \quad \delta_\nu^2\right)$$

وأن تكون هذه المكونات مستقلة عن بعضها البعض، وكذلك غير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، أي:

$$Cov(X_{it}.\mu_i \text{ and } \gamma_t \text{ and } \nu_{it}) = 0$$

ولاختيار التقدير المناسب لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار الثابتة غير الملحوظة (Unobserved Heterogeneity)، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين البنوك التجارية μ_i أو عبر الفترات الزمنية γ_t ؟ من أجل تطبيق طرق تقدير البانل FEM وREM، وهنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل بنك مقابل نموذج بقاطع واحد (نموذج الانحدار التجميعي(Pooled))، وفرضية العدم هي افتراض التجانس (قاطع مشترك)، أي: $H_0 : \mu_1 = \mu_2 = \cdots = \mu_N$ ، وبالنسبة للآثار الزمنية ففرضية العدم تكون من الشكل: $H_0 : \gamma_1 = \gamma_2 = \cdots = \gamma_T$

ويتم اختبار فرضية العدم باستخدام الاحصائية (F) وفق الصيغة التالية:

$$F = \frac{\left(R^2_{FEM} - R^2_{CC}\right)/(N-1)}{\left(1 - R^2_{FEM}\right)/(NT - N - k)} \rightarrow F(N-1.\, NT - N - k)$$

حيث:

R^2_{FEM} : معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة

R^2_{CC} : معامل التحديد للنموذج التجميعي (نموذج القاطع المشترك)

في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة (FEM) تتم المفاضلة بينه وبين نموذج الآثار العشوائية (REM)، باستخدام اختبار Hausman، وينصب الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات المستقلة والآثار غير الملحوظة، وتحديدا يختبر مقدرات النموذجين في ظل فرضية العدم H_0: مقدرات نموذج الآثار العشوائية متسقة وكفأة، مقابل الفرضية البديلة H_1: مقدرات نموذج الآثار العشوائية غير متسقة. ويستخدم اختبار Hausman إحصائية H التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية k، وفق الصيغة التالية:

$$H = \left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right)' \left[\mathrm{Var}\left(\hat{\beta}_{FEM}\right) - \mathrm{Var}\left(\hat{\beta}_{rem}\right)\right]^{-1} \left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right) \rightarrow \chi^2_k$$

فإذا كانت قيمة الاحصائية H أكبر من الاحصائية المجدولة، فهذا يعني أن الفرق بين مقدرات نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية معنوي، وعليه يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن مقدرات نموذج الآثار العشوائية متسقة، والقبول بنموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت قيمة الاحصائية H أصغر من الاحصائية المجدولة، فيكون نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب.

ثالثا: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

يعتبر برنامج (EViews10) من البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناءِ وتقدير النماذج الاقتصادية، فهو نسخة مطورة من برنامج (TSP)، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل: الارتباط الذاتي (Autocorrélations) والارتباط المتعدد (Multi-colinéarité)، واختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Erreurs de modélisation).يشتمل البرنامج على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Root) واختبار التكامل المتزامن (Cointegration test)، إضافة إلى تحليل بيانات بانل(Panel Data Analyses).[1]

[1]- **http://statistics-pnu.ucoz.com/forum/10-7-1**، تاريخ الاطلاع: 2023/04/25.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

قصد تحديد أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي (مقاسا بنسب الربحية: العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) لبنوك العينة المدروسة، سنقوم ببناء نماذج قياسية لكل مؤشر من نسب الربحية.

المطلب الأول: عرض ومناقشة محددات العائد على حقوق الملكية ROE

يشتمل النموذج الأول للدراسة متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع، LQ: نسبة السيولة النقدية، CR: نسبة خطر الائتمان، CA: نسبة كفاية رأس المال، IR: نسبة هيكل تمويل القروض للبنك، LGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الخام و EXC: سعر الصرف كمتغيرات مستقلة. اعتمادا على الدراسات التجريبية تم تصميم النموذج الأول للدراسة على الشكل التالي:

$$ROE_{it} = \alpha + \beta_1 LQ_{it} + \beta_2 CR_{it} + \beta_3 CA_{it} + \beta_4 IR_{it} + \beta_5 LGDP_{it} + \beta_6 EXC_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

أولا: عرض نتائج الدراسة:

1- تقدير نماذج الدراسة:

يتم تقدير نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بينما يتم تقدير نموذج الآثار التجميعية (REM) بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، ونتائج تقدير هذه النماذج موضحة في الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج Pooled، نموذج FEM، نموذج REM.

	Pooled	FEM	REM
C	-25.75833	11.30994	5.758332
LQ	0.126977	-0.017772	0.126977
CR	0.161550	0.102082	0.161550
CA	-0.612696	-0.392889	-0.612696
IR	0.100323	0.045330	0.100323
LGDP	0.029844	0.003270	0.029844
EXC	-0.031442	-0.038067	-0.031442
R^2	0.517218	0.690592	0.589539
F – Stat	7.499311	6.694987	6.702660
DW	1.512457	2.387194	1.812457

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

[1]- انظر الملحق رقم (01)

2- المفاضلة بين نماذج الدراسة:

2-1- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار (Likelihood Ratio) للاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، حيث تنص فرضية العدم H_0 على أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) هو النموذج الملائم، في حين تنص الفرضية البديلة H_1 على أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Likelihood Ratio

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.361122	(6,36)	0.0098
Cross-section Chi-square	21.795476	6	0.0013

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

$$F = \frac{\left(R^2_{FEM} - R^2_{CC}\right)/(N-1)}{\left(1 - R^2_{FEM}\right)/(NT - N - k)} = \frac{(0.690592 - 0.517218)/(7-1)}{(1-0.690592)/(7x7-7-6)} = 3.361122$$

$$F^{5\%}_{(N-1\,.\,NT-N-k)} = F^{5\%}_{(7-1\,.\,7x7-7-6)} = F^{5\%}_{(6\,.\,36)} = 2.34$$

بناءا على نتائج مقارنة الاحصائية F مع الاحصائية المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم، التي تنص على أن النموذج التجميعي (Pooled) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

2-2- اختبار المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة:

بعد أن أثبتت نتائج الاختبار السابق أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة، سنقوم بإجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي الآثار العشوائية والثابتة، حيث تنص فرضية العدم H_0 على أن نموذج الآثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم، في حين تنص الفرضية البديلة H_1 على أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

تشير نتائج اختبار Hausman الموضحة في الجدول أعلاه أن احصائية Hausman المحسوبة $H = 0.0000$ أقل من الاحصائية المجدولة $\chi^2_6(5\%) = 12.59$، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية، أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لبيانات الدراسة.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة:

بعد المفاضلة بين نماذج الدراسة، والاستقرار على أن نموذج الآثار العشوائية الأنسب لبيانات الدراسة، سنعمل على تقديم نتائج تقدير هذا النموذج، ومناقشتها اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا. باستخدام طريقة GLS كانت نتائج تقدير معلمات نموذج الآثار العشوائية كمايلي:

$$\hat{ROE}_{it} = 5.758 + 0.126 \cdot LQ_{it} + 0.161 \cdot CR_{it} - 0.612 \cdot CA_{it} + 0.100 \cdot IR_{it} + 0.029 \cdot LGDP_{it} - 0.031 \cdot EXC_{it}$$
$$(1.830)\ (1.837) \qquad (1.530) \qquad (-3.44) \qquad (3.110) \qquad (2.440) \qquad (-0.868)$$

$$\overline{R}^2 = 0.5015 \qquad F - Statistic = 6.7026 \qquad DW = 1.8124$$

أما الآثار العشوائية (Random Effects) فهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): نتائج الآثار العشوائية لبنوك العينة

البنك	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
RF	0.547332	1.225160	0.274717	-0.254445	-2.857672	1.682747	-0.617839

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

1- اقتصاديا:

- بالنسبة للحد الثابت، فتشير قيمة هذا الثابت إلى أن هناك جزء مقداره 5.758% من نسبة العائد على حقوق الملكية لا يتحدد بمجموعة المتغيرات المدرجة في النموذج.
- بالنسبة للسيولة النقدية (LQ): بينت نتائج التقدير معنوية معلمة هذه النسبة عند مستوى معنوية 5%، كما أنها جاءت بإشارة موجبة، أي الأثر الطردي للسيولة النقدية على الأداء المالي لبنوك العينة ممثلا في نسبة العائد على حقوق الملكية. وتجد هذه النتيجة تفسيرا لها في كون بنوك العينة وخلال فترة الدراسة كانت تحتفظ بالسيولة لمواجهة الطلبات الفورية للزبائن.
- بالنسبة لخطر الائتمان (CR): بينت نتائج التقدير عدم معنوية معلمة هذا المتغير عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي عدم وجود أثر لخطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في هذه البنوك وخلال فترة الدراسة.
- بالنسبة لكفاية رأس المال (CA): بينت نتائج التقدير الأثر العكسي والمعنوي لكفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية في بنوك العينة وخلال فترة الدراسة، وذلك راجع إلى أن البنوك محل الدراسة تتبع إستراتيجية عدم المخاطرة من خلال احتفاظها بحجم رأس مال كبير، وهذا ما يؤدي إلى فقدان فرصة الاستثمار في منح القروض التي تمثل الوظيفة الأساسية للبنوك، مما يؤدي بصورة غير مباشرة إلى التقليل في أرباح البنك.
- بالنسبة لهيكل تمويل القروض (IR): بينت نتائج التقدير الأثر الطردي والمعنوي لهيكل تمويل القروض على العائد على حقوق الملكية في بنوك العينة وخلال فترة الدراسة، أي أن البنوك التجارية عينة الدراسة توجه الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك القروض تزيد ربحية البنك التجاري، حيث أن الدخل المتولد من القروض يعد مصدرا أساسيا لإيرادات بنوك العينة.

- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (LGDP): بينت نتائج التقدير الأثر الطري والمعنوي لهذا المتغير على العائد على حقوق الملكية في بنوك العينة، بحكم أن التوسع في النشاط الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي من شأنه تحفيز البنوك التجارية على زيادة استثماراتها، وبالتالي تحقيق عوائد أكبر.
- بالنسبة لسعر الصرف (EXC): فقد بينت نتائج التقدير عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة.

من جانب أخر تشير تقديرات الآثار العشوائية إلى أن الاختلاف الحاصل في طبيعة وشكل أثر المتغيرات المستقلة (خاصة العوامل الداخلية منها) على العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة، يعود إلى العنصر العشوائي غير الملحوظ الذي يدخل في سلوك وخصوصية كل بنك من بنوك العينة. فنجد أن الآثار العشوائية لبنك SGA (التشريعات والقوانين الداخلية، سياسات البنك.....) تعتبر ذات التأثير الطردي الكبير على العائد على حقوق الملكية مقارنة بباقي البنوك، بينما الآثار العشوائية لبنك BNP تعتبر ذات التأثير العكسي الكبير على العائد على حقوق الملكية مقارنة بباقي البنوك.

2- إحصائيا:

- تشير نتائج اختبار Student إلى معنوية معظم معلمات نموذج الآثار العشوائية عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتضح من خلال مقارنة الاحصائية المحسوبة T_{cal} لمعلمات النموذج مع الاحصائية المجدولة $T_{tab} = 1.96$.
- تشير نتائج اختبار Fisher للمعنوية الكلية عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتضح من خلال مقارنة إحصائية Fisher المحسوبة مع إحصائية Fisher المجدولة: $F - Stat = 6.70 > F^{5\%}_{(6.36)} = 2.34$.
- يشير معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2 = 0.5015$ إلى القدرة التفسيرية المقبولة لنموذج الآثار العشوائية، حيث أن 50.15% من تغيرات العائد على حقوق الملكية مفسر بالعوامل الداخلية والخارجية المدرجة بالنموذج، وأن النسبة المتبقية فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.

3- قياسيا:

- تشير احصائية J-B إلى أن بواقي تقدير نموذج الآثار العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (01): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الآثار العشوائية

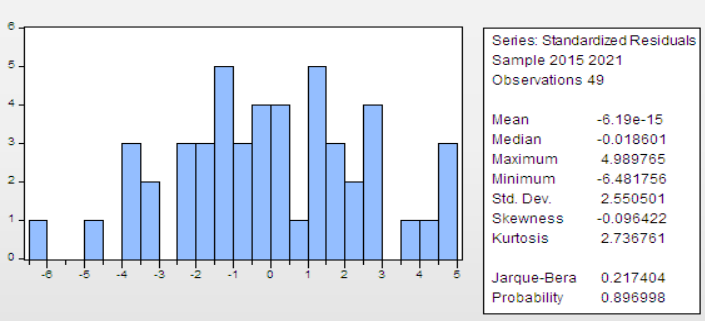

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.8969، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وهذا ما يدل على أن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

- للكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير نستخدم اختباري Breush-Pagan LM وPesaran CD. ونتائجهما مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): نتائج اختباري Breush-Pagan LM وPesaran CD.

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel observations: 49
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	17.04975	21	0.7081
Pesaran scaled LM	-0.609537		0.5422
Pesaran CD	0.651731		0.5146

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Breush-Pagan LM وPesaran CD أكبر من 5%، وهو ما يعني غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج الآثار العشوائية.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة محددات العائد على الأصول ROA

يشتمل النموذج الثاني للدراسة متغير العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع، LQ: نسبة السيولة النقدية، CR: نسبة خطر الائتمان، CA: نسبة كفاية رأس المال، IR: نسبة هيكل تمويل القروض للبنك، LGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الخام و EXC: سعر الصرف كمتغيرات مستقلة. اعتمادا على الدراسات التجريبية تم تصميم النموذج الثاني للدراسة على الشكل التالي:

$$ROA_{it} = \alpha + \beta_1 LQ_{it} + \beta_2 CR_{it} + \beta_3 CA_{it} + \beta_4 IR_{it} + \beta_5 LGDP_{it} + \beta_6 EXC_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

أولا: عرض نتائج الدراسة:

1- تقدير نماذج الدراسة:

بنفس المنهجية السابقة، سيتم تقدير نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بينما يتم تقدير نموذج الآثار التجميعية (REM) بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، ونتائج تقدير هذه النماذج موضحة في الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم (16): نتائج تقدير نموذج Pooled، نموذج FEM، نموذج REM.

	Pooled	FEM	REM
C	12.90796	-8.951474	0.065816
LQ	0.000905	-0.011508	0.017073
CR	-0.375993	0.423134	-0.322517
CA	-0.047247	-0.059343	-0.040437
IR	0.021150	0.010607	0.019617
LGDP	0.014342	0.006002	0.015008
EXC	0.008256	0.006895	0.011055
R^2	0.338100	0.579847	0.322907
F – Stat	3.575612	4.140263	2.781928
DW	1.314802	2.154188	1.829095

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

[1] انظر الملحق رقم (02)

2- المفاضلة بين نماذج الدراسة:

2-1- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار (Likelihood Ratio) للاختبار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، حيث تنص فرضية العدم H_0 على أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) هو النموذج الملائم، في حين تنص الفرضية البديلة H_1 على أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار Likelihood Ratio

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.452284	(6,36)	0.0085
Cross-section Chi-square	22.270351	6	0.0011

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول أعلاه نجد أن:

$$F = \frac{\left(R^2_{FEM} - R^2_{CC}\right)/(N-1)}{\left(1 - R^2_{FEM}\right)/(NT - N - k)} = \frac{(0.579847 - 0.338100)/(7-1)}{(1-0.579847)/(7x7-7-6)} = 3.452284$$

$$F^{5\%}_{(N-1\,.\,NT-N-k)} = F^{5\%}_{(7-1\,.\,7x7-7-6)} = F^{5\%}_{(6\,.\,36)} = 2.34$$

بناءا على نتائج مقارنة الاحصائية F مع الاحصائية المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم، التي تنص على أن النموذج التجميعي (Pooled) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

2-2- اختبار المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة:

بعد أن أثبتت نتائج الاختبار السابق أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة، سنقوم بإجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي الآثار العشوائية والثابتة، حيث تنص فرضية العدم H_0 على أن نموذج الآثار العشوائية (REM) هو النموذج الملائم، في حين تنص الفرضية البديلة H_1 على أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EViews 10

تشير نتائج اختبار Hausman الموضحة في الجدول أعلاه أن احصائية Hausman المحسوبة $H = 0.0000$ أقل من الاحصائية المجدولة $\chi^2_6(5\%) = 12.59$، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية، أي أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لبيانات الدراسة.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة:

بعد المفاضلة بين نماذج الدراسة، والاستقرار على أن نموذج الآثار العشوائية الأنسب لبيانات الدراسة، سنعمل على تقديم نتائج تقدير هذا النموذج، ومناقشتها اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا. باستخدام طريقة GLS كانت نتائج تقدير معلمات نموذج الآثار العشوائية كمايلي:

$$ROA_{it} = 0.065 + 0.017 \cdot LQ_{it} - 0.322 \cdot CR_{it} - 0.040 \cdot CA_{it} + 0.019 \cdot IR_{it} + 0.015 \cdot LGDP_{it} + 0.011 \cdot EXC_{it}$$

$$(1.817)\ (0.958)\quad (-2.226)\quad (-2.012)\quad (2.666)\quad (1.934)\quad (1.293)$$

$$\overline{R}^2 = 0.2068 \qquad F - Statistic = 2.7819 \qquad DW = 1.8290$$

أما الآثار العشوائية (Random Effects) فهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): نتائج الآثار العشوائية لبنوك العينة

البنك	ABC	AGB	BEA	BNA	BNP	SGA	TRUST
RF	-0.038238	0.209981	0.251761	-0.102734	-0.290683	-0.115251	0.085164

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

1- اقتصاديا:

- بالنسبة للحد الثابت، فتشير قيمة هذا الثابت إلى أن هناك جزء مقداره 0.065% من نسبة العائد على الأصول لا يتحدد بمجموعة المتغيرات المدرجة في النموذج.
- بالنسبة للسيولة النقدية (LQ): عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة.
- بالنسبة لخطر الائتمان (CR): بينت نتائج التقدير وجود أثر عكسي وذو دلالة إحصائية لنسبة خطر الائتمان على العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة، و يعود ذلك إلى أنه كلما زادت نسبة القروض في محفظة الأصول يتحقق عائد مرتفع من منح القروض وبمعدلات مرتفعة، مما يؤثر إيجابا على معدل العائد على الأصول .
- بالنسبة لكفاية رأس المال (CA): بينت نتائج التقدير وجود أثر عكسي وذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على العائد على الأصول في بنوك العينة وخلال فترة الدراسة، حيث أن هناك عدة دراسات متباينة في دراسة العلاقة بينهما، وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تقول بان هناك علاقة طردية بينهما، إلا أن هناك دراسات أخرى على المستوى الوطني أو حتى العربي و الأجنبي تقول بأن هناك علاقة عكسية بينهما، وهي

تدعم نتائج دراستنا، وتقييم هذه النتائج حسبهم أن كفاية رأس المال المطبق على البنوك وفق متطلبات مقررات بازل قد يؤثر سلبا على ربحية البنك، أي أن كفاية رأس المال مبنية من منطلق الحفاظ على جزء من الأموال لمواجهة المخاطر، فكلما احتفظت البنوك آو زادت من هذه النسبة سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول.

- بالنسبة لهيكل تمويل القروض (IR): بينت نتائج التقدير وجود أثر طردي وذو دلالة إحصائية لهيكل تمويل القروض على العائد على الأصول في بنوك العينة وخلال فترة الدراسة، و هذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات التي تعالج العلاقة بينهما، لأن زيادة نسبة الموارد المستثمرة في البنك والمعبر عنها بهيكل تمويل القروض سيزيد من ربحية البنك التجاري، فالدخل المتولد عن هذه الموارد المستثمرة في شكل قروض يعود كمصدر أساسي لإيرادات البنك، وبالتالي سيزيد من أرباح البنك، ومنه ارتفاع مؤشر العائد على الأصول.
- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (LGDP): بينت نتائج التقدير وجود أثر طردي وذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على العائد على الأصول في بنوك العينة، وهذا ما يتوافق مع العديد من الدراسات التي تقول أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وربحية البنوك، لأن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تطوير القطاع البنكي، وبالتالي تحسين أداء البنوك، ومنه زيادة الربحية الذي يعني ارتفاع مؤشر العائد على الأصول.
- بالنسبة لسعر الصرف (EXC): فقد بينت نتائج التقدير عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة.

أما تقديرات الآثار العشوائية لكل بنك من بنوك العينة فتشير إلى أن الاختلاف الحاصل في طبيعة وشكل أثر المتغيرات المستقلة (خاصة العوامل الداخلية منها) على العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة، يعود إلى العنصر العشوائي غير الملحوظ الذي يدخل في سلوك وخصوصية كل بنك من بنوك العينة. فنجد أن الآثار العشوائية لبنك BEA تعتبر ذات التأثير الطردي الكبير على العائد على الأصول مقارنة بباقي البنوك، بينما الآثار العشوائية لبنك BNP تعتبر ذات التأثير العكسي الكبير على العائد على الأصول مقارنة بباقي البنوك.

2- إحصائيا:

- تشير نتائج اختبار Student إلى معنوية معظم معلمات نموذج الآثار العشوائية عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتضح من خلال مقارنة الاحصائية المحسوبة T_{cal} لمعلمات النموذج مع الاحصائية المجدولة $T_{tab} = 1.96$.
- تشير نتائج اختبار Fisher للمعنوية الكلية عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتضح من خلال مقارنة إحصائية Fisher المحسوبة مع إحصائية Fisher المجدولة: $F - Stat = 2.7819 > F^{5\%}_{(6.36)} = 2.34$.
- يشير معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2 = 0.2068$ إلى القدرة التفسيرية الضعيفة لنموذج الآثار العشوائية، حيث أن 20.68% من تغيرات العائد على الأصول مفسر بالعوامل الداخلية والخارجية المدرجة بالنموذج، أما النسبة المتبقية فهي مفسرة بعوامل أخرى خارج النموذج.

3- قياسيا:

- تشير احصائية J-B إلى أن بواقي تقدير نموذج الآثار العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (02): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الآثار العشوائية

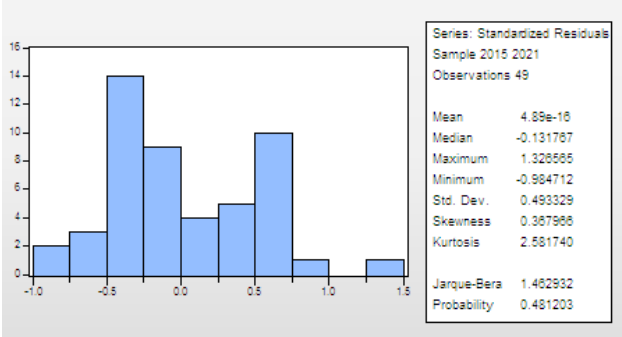

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.4812، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وهذا ما يدل على أن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

- للكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير نستخدم اختباري Breush-Pagan LM وPesaran CD. ونتائجهما مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): نتائج اختباري Breush-Pagan LM وPesaran CD.

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel observations: 49
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	23.05513	21	0.3410
Pesaran scaled LM	0.317114		0.7512
Pesaran CD	-0.437542		0.6617

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Breush-Pagan LM وPesaran CD أكبر من 5%، وهو ما يعني غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي نموذج الآثار العشوائية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تحديد أهم العوامل المؤثرة والمحددة لأداء عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، خلال الفترة 215-2021، بالاعتماد على نماذج البانل التي تتناسب وطبيعة بيانات الدراسة، تم قياس الأداء من خلال مؤشرات الربحية ممثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، في حين تم تصنيف المتغيرات المستقلة إلى صنفين، عوامل داخلية وعوامل خارجية.

بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، فقد بينت الدراسة القياسية أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتفسير سلوك هذا المتغير على مستوى بنوك العينة، وهذا لوجود اختلافات غير ملحوظة بين بنوك العينة، يمكن إرجاعها إلى التشريعات والسياسات الداخلية لكل بنك، كما أن السيولة النقدية وهيكل تمويل القروض تعتبر من المحددات الداخلية للأداء المالي، وهي ذات تأثير طردي، في حين أن كفاية رأس المال تعتبر محددا داخليا ذو تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية في بنوك العينة، ومن العوامل الخارجية يبرز الناتج المحلي الإجمالي كمحدد للعائد على حقوق الملكية وبتأثير طردي.

أما بالنسبة للعائد على الأصول، فقد بينت الدراسة القياسية أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتفسير سلوك هذا المتغير على مستوى بنوك العينة، وأن هيكل تمويل القرض يعتبر من المحددات الداخلية للأداء المالي ذات التأثير الطردي، في حين أن كفاية رأس المال وخطر الائتمان تعتبر محددات داخلية ذات تأثير سلبي على العائد على الأصول في بنوك العينة، ومن العوامل الخارجية يبرز الناتج المحلي الإجمالي كمحدد للعائد على الأصول وبتأثير طردي.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث في العوامل المحددة للأداء المالي لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، انطلاقا من فكرة أن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤثر على الأداء المالي (مقاسا بنسب الربحية) لبنوك العينة، وللوقوف على هذه العوامل قسمنا الدراسة إلى فصلين أساسيين الفصل الأول تناول الأدبيات النظرية والتطبيقية، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الدراسة التطبيقية. وعليه فإننا سنستعرض من خلال هذه الخاتمة العامة النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

نتائج اختبار الفرضيات :

بناءا على الفرضيات المقدمة تم اختبار مدى صحتها فيما يلي :

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى والقائلة بأن هناك عوامل واختلافات داخلية غير ملحوظة تجعل من مقدار تأثير العوامل الداخلية والخارجية يختلف من بنك إلى بنك، فقدت بينت الدراسة القياسية أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتفسير سلوك نسب الربحية على مستوى بنوك العينة، حيث يتميز كل بنك ببعض العوامل غير الملحوظة والتي تمارس تأثيرا على الأداء المالي للبنك المعني، يمكن إرجاع هذه العوامل غير الملحوظة إلى السياسات والقوانين والتشريعات الداخلية التي تحكم نشاط كل بينك من بنوك العينة. وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية والقائلة بأن العوامل الداخلية المحددة للأداء المالي في البنوك التجارية عينة الدراسة واحدة مهما كان مؤشر قياس الأداء المالي. فقد أثبتت الدراسة اختلاف هذه المحددات حسب مؤشر الربحية المعتمد في قياس الأداء المالي، فالعائد على حقوق الملكية يتحدد بالسيولة النقدية وهيكل تمويل القروض وكفاية رأس المال، في حين أن العائد على الأصول يتحدد بهيكل تمويل القروض، كفاية رأس المال وخطر الائتمان، وهو ما ينفي صحة هذه الفرضية.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثالثة التي تشير إلى وجود عوامل خارجية تؤثر على الأداء المالي في بنوك العينة، فقد بينت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر عاملا خارجيا، يعتبر محددا لربحية بنوك العينة، مع عدم معنوية تأثير أسعار صرف الدولار أمام الدينار الجزائري، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية أيضا.

نتائج الدراسة :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ يعتبر الأداء المالي أداة وسيلة تسمح بالتعرف على الوضع المالي للبنك .
- ✓ يتأثر الأداء المالي للبنوك بمجموعة من المتغيرات منها الداخلية ومنها الخارجية.

- ✓ بينت الدراسة أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لتفسير سلوك كلا من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول على مستوى بنوك العينة.
- ✓ بينت الدراسة أن كلا من السيولة النقدية، هيكل تمويل القروض، كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي هي المحددات الرئيسية للعائد على حقوق الملكية في بنوك العينة، وخلال فترة الدراسة.
- ✓ بينت الدراسة أن كلا من هيكل تمويل القروض، خطر الائتمان، كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي هي المحددات الرئيسية للعائد على الأصول في بنوك العينة، وخلال فترة الدراسة.

توصيات الدراسة :

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها تم طرح بعض التوصيات والاقتراحات التي تساعد في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية :

- ✓ استغلال الظروف الاقتصادية المناسبة لما لها من تأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة.
- ✓ محاولة الوقوف على العوامل غير الملحوظة ذات التأثير الطردي على الأداء المالي وتثمينها، والوقوف على العوامل غير الملحوظة ذات التأثير السلبي وتقويمها، لما لها من تأثير على الأداء المالي.
- ✓ لابد من الاحتفاظ بالتواصل الدائم مع العملاء والاستماع لاقتراحاتهم وشكواهم والعمل على تلبيتها بما يتناسب مع رغباتهم، و بالتالي تشجيع العملاء على الإقبال المستمر للتعامل مع البنك.
- ✓ يجب توفير جميع المعلومات و البيانات المالية بصفة تفصيلية، وذلك لإعطاء فرصة للباحثين وكذا الجمهور للاطلاع عليها والتعرف على البنك، وبالتالي التمكن من دراستها و إبداء رأيهم بشأنها.
- ✓ ضرورة تسهيل إجراءات التعامل في الإيداع وكذا منح القروض للمستثمرين، وذلك من أجل تشجيعهم على الإقبال ليسر المعاملات، لأن كثرة العراقيل تدفعهم للبحث عن بنوك أفضل و أيسر في إجراءاتها .

أفاق البحث :

في الأخير وبعد محاولة الإلمام بجميع الجوانب الخاصة بالموضوع و مساهمتنا و لو بالقدر القليل في إثراء واحدة من أهم المواضيع في القطاع البنكي، فان هذه الدراسة تبقى مجرد محاولة، تفتح آفاقا جديدة لدراسات أخرى، نوجزها فيما يلي:

- ✓ الرقابة المصرفية ودورها في تحقيق كفاء الأداء المالي للبنوك التجارية.
- ✓ دراسة مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية الوطنية والأجنبية.
- ✓ فعالية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك لتجارية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2000.
- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان-، الطبعة الأولى، 2011.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008،
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009،
- منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003.
- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية:

- بن دحو محمد، بكراوي محمد زكريا، مؤشرات قياس الأداء المالي في بنوك الخاصة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية،أدرار، الجزائر، 2020-2021.
- بن سعدون سيف الإسلام،أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019.
- بن عمار منصف،عبد العلي عوام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من وجهة نظر العميل، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2013-2014،
- تواتي نذيرة، محددات الأداء المالي للمؤسسات البنكية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016،
- دربال بثينة، أثر قيدي السيولة والربحية على الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021،
- خنفار آدم،التحليل المالي الديناميكي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية،تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2017-2018،

- عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس مهني في المناجمنت، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017،
- قدور نبيلة، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث lmd، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.
- لعراف زهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، أطروحة مقدمة لتنبل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.
- نقاز فريدة، حليمة معيوف، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة المسيلة، 2018-2019.
- نويلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لخضر، بسكرة الجزائر ، 2014،

ثالثا: الملتقيات والمقالات:

- بخلفه عفراء، بقبق ليلى اسمهان، محددات الأداء المالي للبنوك الخاصة مقابل البنوك العمومية في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 10، العدد 04، 2022.
- بلمقدم مصطفي، بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، بتاريخ 14 و15 ديسمبر 2004.
- دادان عبد الوهاب، حفصي رشيد، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي(AFD) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، 2014.
- ماسيف ابراهيم، بوبكر عادل، محددات الأداء المالي للبنوك، دراسة قياسية لمجموعة من البنوك الجزائرية 2008-2017، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 16، العدد 01، 2022.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): محددات العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة

الملحق رقم (01-01): نتائج تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 05/31/23 Time: 01:14
Sample: 2015 2021
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 49

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ	0.126977	0.079931	1.588577	0.1197
CR	0.161550	0.122102	1.323074	0.1930
CA	-0.612696	0.205836	-2.976625	0.0048
IR	0.100323	0.037297	2.689877	0.0102
LGDP	0.029844	0.014140	2.110590	0.0408
EXC	-0.031442	0.041861	-0.751096	0.4568
C	-25.75833	16.26953	-1.583226	0.1209

R-squared	0.517218	Mean dependent var	9.981429
Adjusted R-squared	0.448250	S.D. dependent var	3.377266
S.E. of regression	2.508630	Akaike info criterion	4.808914
Sum squared resid	264.3154	Schwarz criterion	5.079174
Log likelihood	-110.8184	Hannan-Quinn criter.	4.911450
F-statistic	7.499311	Durbin-Watson stat	1.512457
Prob(F-statistic)	0.000017		

الملحق رقم (02-01): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 05/31/23 Time: 01:47
Sample: 2015 2021
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 49

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ	-0.017772	0.097192	-0.182855	0.8559
CR	0.102082	0.114325	0.892907	0.3778
CA	-0.392889	0.201444	-1.950361	0.0590
IR	0.045330	0.038749	1.169846	0.2497
LGDP	0.003270	0.014195	0.230339	0.8191
EXC	-0.038067	0.036596	-1.040198	0.3052
C	11.30994	17.68452	0.639539	0.5265

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.690562	Mean dependent var	9.981429
Adjusted R-squared	0.587416	S.D. dependent var	3.377266
S.E. of regression	2.169310	Akaike info criterion	4.609006
Sum squared resid	169.4126	Schwarz criterion	5.110918
Log likelihood	-99.92066	Hannan-Quinn criter.	4.799431
F-statistic	6.694987	Durbin-Watson stat	2.387194
Prob(F-statistic)	0.000004		

الملحق رقم (01-03): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: ROE
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/31/23 Time: 03:05
Sample: 2015 2021
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 49
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ	0.126977	0.069120	1.837060	0.0733
CR	0.161550	0.105587	1.530027	0.1335
CA	-0.612696	0.177994	-3.442224	0.0013
IR	0.100323	0.032252	3.110623	0.0033
LGDP	0.029844	0.012228	2.440724	0.0190
EXC	-0.031442	0.036199	-0.868581	0.3900
C	5.758332	3.145134	1.830870	0.0742

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.626855	0.3681
Idiosyncratic random	2.131473	0.6319

Weighted Statistics

R-squared	0.589539	Mean dependent var	9.981429
Adjusted R-squared	0.501583	S.D. dependent var	3.377266
S.E. of regression	2.508630	Sum squared resid	264.3154
F-statistic	6.702660	Durbin-Watson stat	1.812457
Prob(F-statistic)	0.000017		

الملحق رقم (02): محددات العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة

الملحق رقم (02-01): نتائج تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 14:25
Sample: 2015 2021
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 49

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ	0.000905	0.016948	0.053376	0.9577
CR	-0.375993	0.145215	-2.589219	0.0132
CA	-0.047247	0.017007	-2.778163	0.0081
IR	0.021150	0.007104	2.977009	0.0048
LGDP	0.014342	0.012069	1.188359	0.2414
EXC	0.008256	0.011765	0.701746	0.4867
C	-12.90796	12.32812	-1.047034	0.3011

R-squared	0.338100	Mean dependent var	1.650204
Adjusted R-squared	0.243543	S.D. dependent var	0.596163
S.E. of regression	0.518510	Akaike info criterion	1.655849
Sum squared resid	11.29182	Schwarz criterion	1.926110
Log likelihood	-33.56831	Hannan-Quinn criter.	1.758386
F-statistic	3.575612	Durbin-Watson stat	1.314802
Prob(F-statistic)	0.005950		

الملحق رقم (02-02): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة:

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 06/01/23 Time: 14:17
Sample: 2015 2021
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 49

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ	-0.011508	0.019412	-0.592822	0.5570
CR	0.423134	0.396714	1.066598	0.2933
CA	-0.059433	0.019222	-3.091883	0.0038
IR	0.010607	0.007244	1.464129	0.1518
LGDP	0.006002	0.010835	0.553931	0.5831
EXC	0.006895	0.010415	0.662032	0.5122
C	-8.951474	10.75930	-0.831975	0.4109

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.579847	Mean dependent var	1.650204
Adjusted R-squared	0.439797	S.D. dependent var	0.596163
S.E. of regression	0.446209	Akaike info criterion	1.446250
Sum squared resid	7.167676	Schwarz criterion	1.948162
Log likelihood	-22.43314	Hannan-Quinn criter.	1.636675
F-statistic	4.140263	Durbin-Watson stat	2.154188
Prob(F-statistic)	0.000448		

الملحق رقم (02-03): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/01/23 Time: 13:12
Sample: 2015 2021
Periods included: 7
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 49
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQ	0.017073	0.017819	0.958172	0.3445
CA	-0.040437	0.020092	-2.012648	0.0519
CR	-0.322517	0.144849	-2.226581	0.0325
IR	0.019617	0.007358	2.666064	0.0115
LGDP	0.015008	0.007758	1.934558	0.0612
EXC	0.011055	0.008549	1.293153	0.2044
C	0.065816	0.036216	1.817237	0.0778

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.147486	0.0965
Idiosyncratic random	0.451271	0.9035

Weighted Statistics

R-squared	0.322907	Mean dependent var	1.278420
Adjusted R-squared	0.206834	S.D. dependent var	0.506720
S.E. of regression	0.451284	Sum squared resid	7.128014
F-statistic	2.781928	Durbin-Watson stat	1.829095
Prob(F-statistic)	0.025583		

Unweighted Statistics

R-squared	0.375679	Mean dependent var	1.637619
Sum squared resid	7.664386	Durbin-Watson stat	1.701091